الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and scientific Research
المركز الجامعي صالحي أحمد –النعامة-
University centre SALHI AHMED-Naama-

معهد العلوم الإقتصاديةو التجارية و علوم التسيير
Institute of Economic Sciences ,Mangement and commerce sciences

Memory
Presented to obtain the diploma of Master
مذكرة
مقدمة لنيل شهادة الماستر أكادمي
الشعبة : علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي ومالي

عنوان المذكرة

التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي

من إعداد الطالبين :

- براهيمي محمد
- عبيد يوسف

تحت إشراف :

د . يوب فايزة

مذكرة مناقشة بتاريخ 2024/06/25 أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب و الإسم	الصفة
01	أ . د .بولويز عبد الوفي	رئيسا
02	د .يوب فايزة	مشرفا
03	د . عمراني سفيان	مناقشا

2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا المذكرة إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة،**أبي الغالي** على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان **أمي الغالية** أعز ملاك على القلب

و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة

إلى الشموع المضيئة في حياتي إخوتي " **عبد القادر ، عبدالكريم ، هواري و و هيبة** ."

و إلى السيدة التي أشعلت لي قناديلًا ،تنير دروبي بالودّ :إليك تلك الكلمات **زوجتي الغالية**؛ فقد كنتِ المرأة التي دفعتني دومًا، نحو طرق أفضل وأجمل.

إلى زينة حياتي وبهجتها، إلى الابتسامات التي تغدق عليّ الأمل

أولادي (**ريبلج ، رحاب ، فراس و أمير**) الذين يتقاسموا معي عبء الحياة ؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذتي الكريمة **الدكتورة : يوب فايزة** التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها فأنارتها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل لأسير قدما و كلما سألت عن معرفة زودتني بها و كلما طلبت كمية من و قتها الثمين وفرتها لي بالرغم من مسؤولياتها المتعددة ؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ؛ و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ...

قال الله تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...."

الآية 11من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل .

براهيمي محمد

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا الى صاحب السيرة العطرة .

الى الذي لم تفارق صورته مخيلتي .

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى أعز وأغلى انسانة في حياتي التي أنارت طريقي بنصائحها وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة والتي زينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح والتي منحتني القوة والعزيمة لمواصلة دربي

الى الغالية على قلبي أمي (مباركة)

إلى إخوتي وأخواتي وزوجتي وأبنائي (يحي.لوجين.سجود)

إلى أعمامي وعمتي وأخوالي وخالاتي وأنسابي

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي

إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

عبيد يوسف

الشكر

نحمد الله ونشكره أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة،حمدا يليق بجلال وجهه

وعظيم سلطانه وجليل عطائه

أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام لكل من ساهم في انجاز هذا العمل، وأخص

بالذكر والشكر والأستاذة الفاضلة**د.يوب فايزة** و المشرفة على المذكرة

على ما بذلته من متابعة توجيهات سديدة التي كان لها أثر في انجاز دراستنا،

فجزاها الله عني خير الجزاء.

الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة، ابتسامة، تشجيع

وفي الأخير نسأل الله المولى عزوجل أن يجعلنا ممن يشكر ذكره ويحفظ أمره

قائمة المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
مقدمـــة	أ-ت
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**42-05**
تمهيد الفصل	05
1.1: أساسيات التمويل الرقمي	**13-06**
1.1.1: ماهية التمويل الرقمي	**08-06**
1.1.1.1تعريف التمويل الرقمي	07-06
2.1.1.1 أهمية التمويل الرقمي	08-07
2.1.1:خدمات وفوائد التمويل الرقمي	**11-09**
1.2.1.1.خدمات التمويل الرقمي	10-09
2.2.1.1: فوائد التمويل الرقمي	11
3.1.1: إيجابيات وسلبيات التمويل الرقمي	**13-12**
1.3.1.1:إيجابيات التمويل الرقمي	13-12
2.3.1.1: سلبيات التمويل الرقمي	13
2.1:الشمول المالي	**23-14**
1.2.1: مفهوم الشمول المالي	**16-14**
1.1.2.1:تعريف الشمول المالي	15-14
2.1.2.1: أهمية الشمول المالي	16-15
2.2.1: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	**19-16**

1.2.2.1:أبعاد الشمول المالي	17
2.2.2.1:مؤشرات الشمول المالي	19-18
3.2.1: سياسة وتحديات تعزيز الشمول المالي	**23-19**
1.3.2.1:سياسة تعزيز الشمول المالي	22-19
2.3.2.1:التحديات التي تعيق الشمول المالي	23-22
3.1: التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي	**41-23**
1.3.1:آليات الشمول المالي وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية	**26-23**
1.1.3.1:آليات تعزيز الشمول المالي	25-23
2.1.3.1: علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية	26-25
2.3.1:فرص توزيع الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي	**32-26**
1.2.3.1:دور التمويل الرقمي في تخفيف القيود على الوصول الى تعزيز الشمول المالي.	29-26
2.2.3.1:سياسات تنظيمية لتقوية درر التمويل المالي في تعزيز الشمول المالي	31-29
3.2.3.1: العلاقة الايجابية والسلبية بين التمويل الرقمي والشمول المالي	32-31
3.3.1:الدراسات السابقة حول العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي	**41-33**
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني:الاطار التطبيقي للتمويل الرقمي والشمول المالي	**77-43**
تمهيد الفصل	44
1.2 :مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر والامارات	52-45
1.1.2: دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز فرص الوصول الى التمويل الرقمي	**48-45**

1.1.1.2: أهمالخدمات المالية الرقمية في الجزائر	47-46
2.1.1.2: اهم الخدمات المالية الرقمية في الامارات	48-47
2.1.2:دور المؤسسات المالية في الوصول الى التمويل الرقمي في الجزائر والامارات	**52-48**
1.2.1.2: دور المؤسسات المالية في الوصول الى التمويل الرقمي في الجزائر	50-48
2.2.1.2: دور المؤسسات المالية في الوصول الى التمويل الرقمي في الامارات	52-51
2.2: واقع اداء الشمول المالي في الجزائر والامارات	**67-52**
1.2.2:مبادرات تعزيز الشمول المالي في الجزائر والامارات	**61-52**
1.1.2.2:تحليل مؤشرات التمويل الرقمي في الجزائر والامارات 2012-2022	57-52
2.1.2.2: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والامارات من 2012-2022	61-58
2.2.2: اليات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر والامارات	**67-61**
1.2.2.2: اليات وسبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر	65-62
2.2.2.2:اليات وسبل تعزيز الشمول المالي في الامارات	68-65
3.2.2:تحليل نتائج دراسة المقارنة بين الجزائر والامارات من حيث مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي للفترة 2012-2022	78-68
خلاصة الفصل	79
الخـــــــاتمة	83-81
قائمة المراجع	88-85

مقدمة

يعد الابتكار التكنولوجي أحد عوامل النجاح الرئيسي للأعمال بما في ذلك الصناعة المالية حيث أصبح الواقع الاقتصادي يفرض اللجوء إلى السرعة في تحويل الخدمات المالية، فالابتكار في هذا المجال أصبح يعرف باسم التمويل الرقمي للسهولة الكبيرة التي يعطيها في الوصول للأعمال بأقل التكاليف وأقل الأوقات، فالتمويل الرقمي يتطلب مشاركة البنوك والمؤسسات المالية ومشغلي الهاتف المحمول ومقدمي التكنولوجيا المالية والمنظمون والوكلاء وسلاسل تجار التجزئة والعملاء .

حيث يسمح تمكين التمويل الرقمي من تحقيق أهداف عديدة أهمها الشمول المالي، الذي أصبح أولوية لمعظم اقتصاديات العالم والمنظمات الدولية، في إتاحة طرق التغلب على بعض التحديات التي تعيق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدمها، مثل حواجز البنية التحتية المادية، وتقديم خدمات مريحة وسريعة وآمنة والتكيف مع الاحتياجات المحددة من خلال التخصيص الفعال لرؤوس الأموال وتعبئة المدخرات وإدارة المخاطر، ورفع مستوى المساواة والتقليل من نسب الفقر ودعم التنمية الشاملة وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

حيث حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من المنظمات الدولية، لقدرته على معالجة العديد من المشكلات ولاسيما لذوي الدخل المحدود، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي لذلك اتجهت الدول نحو العمل على تحقيقه اهتداء بنجاح عدد من الدول المتقدمة في امتلاكك القدرة على تحقيق نسب عالية للشمول المالي.

1. الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

- **كيف يمكن أن يساهم التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية:

- ماذا يقصد بالتمويل المالي ؟
- ما هي أهم العناصر التي تساعد على تعزيز الشمول المالي ؟
- ماهو واقع مؤشرات الشمول المالي في كل من الجزائر والإمارات في ظل اعتماد التمويل المالي؟

2. **الفرضيات الدراسة:**

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي للإشكالية والتساؤلات الفرعية يمكننا وضع مجموعة من الفرضيات لاختبارها وتحليل نتائجها، وفيما يلي الفرضيات المقترحة لهذه الدراسة.

- ان التمويل المالي يشير الى العملية التي يتم فيها جمع الأموال وتوجيهها الى الأشخاص أو الكيانات التي تحتاج الى التمويل لتنفيذ مشاريعها أو تمويل أنشطتها.
- لا يتوفر النظام المالي على العوامل الأساسية للشمول المالي، لذلك بذل الجهود من طرف الهيئات المشرفة على ذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية ومتكاملة لتعزيز الشمول المالي.
- توجد جهود مبذولة لتعزيز الشمول المالي في كل من الجزائر والإمارات في ظل اعتماد التمويل المالي.

3. **أهداف الدراسة** :تهدف هذه الورقة إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بالتمويل الرقمي من جهة والشمول المالي من جهة أخرى، مع دراسة العلاقة بينهما. كما تسعى للوقوف على واقع الشمول المالي في البلدان العربية ودراسة سبل تعزيزه .
4. **أهمية الدراسة:**التمويل الرقمي يعتبر أحد أهم العوامل التي تسهم في تمكين الشمول المالي، والذي بدوره يسمح بتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتقليص الفوارق، ومحاربة الفساد المالي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة .

5. **أسباب اختيار الموضوع:**

تتمثل الأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- حداثة موضوع الشمول المالي، والتمويل الرقمي؛
- معرفة مستوى التمويل الرقمي في الجزائر والإمارات ومدى مساهمته في تعزيز الشمول المالي؛
- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

6. **منهجية الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الوصفي الملائم لطبيعة الدراسة من خلال وصف لمفاهيم متعلقة بموضوع التمويل الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي، مع عرض وتحليل لمؤشرات الشمول المالي في ظل اعتماد التمويل الرقمي، حتى نبين مدى مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، باستخدام أسلوب دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات للمقارنة من حيث المساهمة للبلدان.

7. **صعوبة الدراسة:**

يواجهناصعوبات كثيرة متنوعة ومتفاوتة في حجم تأثيرها، وهذا أمر طبيعي نظرا لكون البيئة البحثية محفوفة بالصعوبات، ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة هي:

- شح المكتبة من المراجع التي تناولت الموضوع، مما أدى بنا إلى اللجوء إلى المجلات و المذكرات العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.
- حداثة موضوع الدراسة .
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع.

الفصل الأول :

الإطار النظري حول التمويل الرقمي والشمول المالي

تمهيد:

يشهد العالم اليوم ثورة رقمية هائلة تطال مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك القطاع المالي .وقد برز "التمويل الرقمي" كمفهوم جديد ومبتكر، يهدف إلى تقديم الخدمات المالية بشكل رقمي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الإنترنت والهواتف الذكية.

يُعدّ "الشمول المالي" أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها الحكومات والمنظمات الدولية، وهو يعني حصول جميع أفراد المجتمع على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل الحسابات المصرفية، والتحويلات المالية، والقروض، والتأمين.

يلعب "التمويل الرقمي" دورًا هامًا في تعزيز "الشمول المالي" من خلال توفير حلول مبتكرة تناسب احتياجات مختلف شرائح المجتمع، خاصةً تلك التي لا تتمتع بوصول كافٍ إلى الخدمات المالية التقليدية .

حيث يسمح تمكين التمويل الرقمي من تحقيق أهداف عديدة أهمها الشمول المالي الذي أصبح أولوية لمعظم اقتصاديات العالم والمنظمات الدولية، في إتاحة طرق التغلب على بعض التحديات التي تعيق الوصول إلى الخدمات المالية واستخدمها، مثل حواجز البنية التحتية المادية، وتقديم خدمات مريحة وسريعة وآمنة والتكيف مع الاحتياجات المحددة من خلال التخصيص الفعال لرؤوس الأموال وتعبئة المدخرات وإدارة المخاطر، ورفع مستوى المساواة والتقليل من نسب الفقر ودعم التنمية الشاملة وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي .

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث تتمثل فيما يلي:

I. **أساسيات التمويل الرقمي.**

II. **الشمول المالي.**

III. **التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي**

1.1:أساسيات التمويل الرقمي

يعد التمويل الرقمي آلية مبتكرة لتحسين أنظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من مدفوعات الكترونية، تحويل للأموال وتسهيل عمليات الأقراص والاقتراض الى جانب خدمات أخرى.

1.1.1.1 ماهية التمويل الرقمي

يساهم التمويل الرقمي في تقديم منتجات مبتكرة لعديد الصناعات وخاصة منها صناعة الخدمات المالية والمصرفية، وذلك بغية تحقيق الكفاءة والفعالية، وذلك في ظل استخدام الانترنت والهواتف الذكية والتقنيات الرقمية المختلفة.

2.1.1.1 تعريف التمويل الرقمي

لقد تعددت تعاريف الشمول المالي والتي نذكر منها مايلي:

يقصد بالتمويل الرقمي هو عبارة عن معاملة مالية عبر بيئة الكترونية، يتم فيها تقديم خدمات مالية خارج فروع البنوك التقليدية، تتجاوز هذه الخدمات المالية الفروع المصرفية، وتستخدم وكلاء او أطراف ثالثة أخرى كنقطة اتصال أساسية مع العملاء، ويتم الوصول الى هذه الخدمات المالية الرقمية وتقديمها من خلال القنوات الرقمية.[1]

[1] دحمان نوال، دوفي قرمية، **دور التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية – دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010–2020**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد07، العدد01، 2023، ص:46.

يعرف البنك الدولي (WB) الشمول المالي على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم المعاملات المدفوعات المدخرات الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[1]

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية لمالي، وذلك هدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[2]

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف التمويل الرقمي بأنه" **آلية مالية تقدم تقنيات جديدة وخدمات مبتكرة تدمج فيها تكنولوجيا المعلومات الرقمية مع الخدمات المالية التقليدية، مدعوما بالبيانات الضخمة والخوارزميات مما يؤدي الى توافر المعلومات ودقة الوسطاء الماليين التقليديين".**

2.1.1.1 أهمية التمويل الرقمي

ان أهمية التمويل الرقمي تتمثل فيمايلي:[3]

- يساهم التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، وتوسيع الخدمات المالية لتشمل القطاعات غير المالية، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية للأفراد من خلال ضمان حصول الفئات المستبعدة

[1] آسيا سعيدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب** ، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد10، العدد03، 2018، ص:747.

[2] شنبي صورية، بن لخضر السعيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد03، العدد02، 2018، ص:106.

[3] دحمان نوال، دوفي قرمية، **المرجع السابق**، ص:47-48.

على الخدمات المالية عن طريق الأجهزة الرقمية التي يمكن ان تمكنهم من المشاركة في القطاع المالي الرسمي؛

- تحفيز الابتكار المالي كون القطاع المالي كثيف المعاملات ودائما في طليعة تبني التكنولوجيا الجديدة، وقد أدى ذلك الى انخفاض كبير في تكاليف المعاملات المالية وظهور ابتكارات مالية، مثل تسجيل الائتمان الآلي باستخدام التحليلات المقدمة وكميات هائلة من البيانات وبتكاليف اقل من مقدمي الخدمات التقليديين، بالإضافة الى ظهور العملات بفضل الانترنت حيث تم انشاء Bitcoin في عام 2009؛
- يساهم في تقليل كمية النقد المادي المتداول ويساعد في الحد من التضخم المرتفع في البلدان النامية والبلدان الفقيرة، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الرقمية عبر توفير وصول مناسب الى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد والشركات مما يؤدي المزيد من الاستقرار الاقتصادي؛
- التمويل الرقمي فرصة عمل وأداة لتعزيز رفاهية الأفراد والشركات ممن لديهم حسابات مصرفية رسمية لإتمام معاملات مالية متعددة من خلال قيام التقنيين والمصرفيين واللاعبين في القطاع المالي على تقديم خدمات مالية بجودة عالية وبأسعار معقولة لتحقيق الربح بطرق تشجع العملاء على استخدامها ، ومع ذلك لا يمكن تحقيق الفوائد المتوقعة للتمويل الرقمي بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة، وتشمل الفوائد الأخرى للتمويل الرقمي تحكما أكبر في التمويل الشخصي للعملاء سرعة اتخاذ القرار المالي والقدرة على إجراء المدفوعات واستلامها في ثوان ؛
- تعزيز كفاءة الخدمة وتوفير قدر كبير من تكاليف المعالجة المتكبدة باستخدام الخدمات المالية التقليدية من خلال تقديم خدمات مالية سهلة ومرنة.

2.1.1 خدمات وفوائد التمويل الرقمي

لقد برز التمويل الرقمي كموجة جديدة من الابتكارات المالية التكنولوجية، وقد أحدث نقلة نوعية في كل المجالات لاسيما في مجال الخدمات المالية والتمويل.

1.2.1.1 خدمات التمويل الرقمي

أن خدمات التمويل الرقمي تتمثل فيمايلي:[1]

- **استخدام سلسلة الكتل " البلوك تشين** "تعبر سلسلة الكتل عن نوع جديد من قواعد البيانات يتيح للأطراف المتعددة مشاركة قاعدة البيانات والقدرة على تغيير ذلك بطريقة آمنة ومأمونة حتى لو لم يتقوا في بعضهم البعض، وتعتبر البلوك تشين فريدة من نوعها من حيث أنه لا يمكن التحكم فيها من قبل كيان واحد علاوة على ذلك، يمكن برمجة سلاسل الكتل التخزين أكثر من مجرد معلومات مالية بما في ذلك الشركات المشاركة في تطوير تطبيقات سلسلة الكتل المتعلقة بالعقود الذكية والتمويل الجماعي وتدقيق سلسلة التوريد والعملات المشفرة وإدارة الهوية والملكية الفكرية وتخزين الملفات؛
- **العملات المشفرة**: عبارة عن عملات رقمية يتم التحكم بها سرا وتطبق التشفير لضمان أمنها ، ولا تدعم أي سلطة مركزية العملات المشفرة وليس لديها أي علاقة ثابتة بالعملة الموجودة حاليا . يعمل غالبيتها عبر أنظمة دفاتر حسابات موزعة، يتم تسجيل المعاملات بها والتحقق منها من خلال شبكة من العقدة؛
- **أنظمة التسوية الإلكترونية "الدفع - التحويل** ": هي عبارة عن دفاتر المحاسبة حيث يتم تسجيل ملكية الأصول، والتسوية هي عملية تحديث سجل ملكية الأصول التي يتم نقلها، يتم

[1] حراق سمية، **فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي** ، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2022-2023، ص:66-67.

"تسوية" الدفع أو تحويل الأموال من المرسل إلى المستلم من خلال تحديث دفتر الأستاذ وخفض أرصدة المرسل وزيادة أرصدة المستلم، حيث يتم تقليل أي التزامات بالدفع بين المرسل والمستلم. لذا فعلى هذا النحو، لا يمكن أن تتم التحويلات المباشرة إلا بين الأطراف ذات الأصول المحتفظ بها على نفس دفتر الأستاذ؛

- **الإقراض**: ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل شركات التجزئة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). ومن الأمثلة الأكثر شيوعا منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي؛
- **إدارة الثروات " المحافظ المالية:** تقوم شركات التمويل الرقمي بمساعدة أصحاب المشاريع الواعدة في إدارة محافظهم المالية وثرواتهم، عن طريق تقديم النصائح والاستشارات فيما يخص تكوين هذه المحافظ، كما قد تتولى إدارتها وتوظيفها في مختلف المشاريع الناجحة لتحقيق أقصى العوائد والأرباح لأصحابها؛
- **التأمين الرقمي** : هو التحويل الرقمي، أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين الجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أي أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة، حيث إن الأتمتة هي استخدام الكمبيوتر والأجهزة المبنية على المعالجات أو المتحكمات والبرمجيات في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية؛ من أجل تأمين سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وسليم وبأقل خطأ ممكن.

2.2.1.1 فوائد التمويل الرقمي

التمويل الرقمي يمكن ان يؤدي الى مجموعة من الفوائد والتي تتمثل فيمايلي:[1]

- المزيد من الإدماج المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد لان ما يقرب 50 بالمئة من الناس في العالم النامي لديهم هاتف محمول؛
- القدرة على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية؛
- يساعد في إمكانية الوصول الى الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكلفتها في جميع إنحاء العالم، على انتقال الفقراء من المعاملات القائمة على النقد الى المعاملات الرقمية الرسمية على المنصات الرقمية المضمونة؛
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول سهل الى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية للإفراد والشركات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة، والتي يمكن ان تعزز إجمالي الإنفاق بالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن ان يؤدي الى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والوساطة المالية. يمكن ان يكون للابتكار في التمويل الرقمي اثار ايجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي يفيد الحكومات من خلال توفير منصة لضبط الزيادة في إجمالي النفقات المتولدة عن التوسع في التعاملات المالية؛
- يسمح بفوائد لمراقبي النظام المالي والنقدي نظرا لان اعتماده على نطاق واسع يمكن ان يقلل بشكل كبير من تداول الأموال المزيفة ، واتخاذ القرارات المالية بسعة والقدرة على إجراء واستلام المدفوعات في غضون ثواني.

[1] هند ريم، بوجاني عبد الحكيم ، **التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام** ، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد01، 2023، ص:101.

3.1.1 إيجابيات وسلبيات التمويل الرقمي

ان التمويل الرقمي يقدم عدة إيجابيات منها السهولة في الوصول الى الخدمات المالية، وتوفير الوقت والجهد وتحسين الشفافية، حيث قد تواجه بعض التحديات مثل مخاطر الأمان الالكتروني وانعدام الوعي المالي لدى بعض الأفراد.

1.3.1.1 إيجابيات التمويل الرقمي

ان إيجابيات التمويل الرقمي يتمثل فيمايلي:[1]

- التمويل الرقمي لديه القدرة على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة، وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية، كما يمكن ان يساعد التحسن الذي حدث مؤخرا في إمكانية الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، والقدرة على تحمل تكلفتها في جميع أنحاء العالم، على انتقال الفقراء من المعاملات القائمة على النقد الى المعاملات المالية الرقمية الرسمية على المنصات الرقمية المضمونة؛
- يسهم التمويل الرقمي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرقمية، من خلال توفير وصول سهل الى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (التسهيلات الائتمانية) للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتي يمكن ان تعزز إجمالي الإنفاق وبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن ان يؤدي التمويل الرقمي الى المزيد من الاستقرار الاقتصادي وزيادة الوساطة المالية؛
- يفيد التمويل الرقمي الحكومات من خلال توفير منصة، لضبط الزيادة من إجمالي النفقات المتولدة عن التوسع في التعاملات المالية؛

[1] بلحسين فاطمة الزهراء، عادل فاطمة الزهراء ، **دور تقنيات التمويل الرقمي في تسريع وتيرة التحول للاقتصاد الرقمي، دراسة تحليلية** ، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد09، العدد03، سبتمبر 2020، ص:527.

- يسمح التمويل الرقمي بفوائد لمراقبي النظام المالي والنقدي نظرا لان اعتماده على نطاق واسع، يمكن ان يقلل بشكل كبير من تداول الأموال المزيفة (تبييض الأموال)، واتخاذ القرارات المالية بسرعة، والقدرة على إجراء واستلام المدفوعات في غضون ثوان.

2.3.1.1 سلبيات التمويل الرقمي

ان سلبيات التمويل الرقمي تتمثل فيمايلي:[1]

- لا يخدم التمويل الرقمي الأفراد الذين ليس لديهم الهاتف المحمول أو الأجهزة الرقمية؛
- يعتمد بشكل مفرط على الاتصال بالانترنت، والذي يستثني الأفراد الذين ليس لديهم اتصال بالانترنت؛
- يمكن ان تؤدي الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل الرقمي في بلد ما (طوعا اوقسريا)، الى استبعاد مالي طوعي إذا كان السكان غير مستعدين له؛
- الخروقات الأمنية للبيانات الرقمية شائعة، ويمكن ان تخفض ثقة العملاء في منصات التمويل الرقمي؛
- سوف تستفيد منصات التمويل الرقمي القائمة على الرسوم من الأفراد ذوي الدخل المرتفع والمتوسط، على حساب الأفراد الفقراء ومنخفضي الدخل الذين لا يستط يعون تحمل تكاليف المعاملات المرتبطة؛
- لا تسمح العديد من البيئات السياسية والتنظيمية بالتمويل الرقمي الكامل.
-

[1] بلحسين فاطمة الزهراء، عادل فاطمة الزهراء، **المرجع السابق**، ص:527.

2.1 الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية بموضوع الشمول المالي.

1.2.1 مفهوم الشمول المالي

ان الشمول المالي لاقت اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء لما يؤديه من دور كبير في تحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

1.1.2.1 تعريف الشمول المالي

من خلال تعدد التعاريف الشمول المالي نجد مايلي:

حسب البنك الدولي فإن الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم للمعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة مسؤولة ومستدامة .[1]

[1] بن عامر زوبير، براهمي حنان ، **الشمول المالي في الدول العربية واقعة وآليات تعزيزه، الملتقى الدولي حول تجارب وجهود الدول النامية في تحقيق الشمول المالي**، واق وأفاق، جامعة سطيف، ص:05.

أما الصندوق العربي فيعرف الشمول المالي على انه إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية والمصرفية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته و أفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل و التأمين و التمويل والائتمان بأسعار تنافسية .[1]

يمكن إعطاء مفهوم شامل حول الشمول المالي باعتباره الآلية التي تسمح لذوي الدخول الضعيفة من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية بكل أنواعها وبتكلفة معقولة.

2.1.2.1 أهمية الشمول المالي

يعبر الشمول المالي عن إستراتيجية طويلة المدى تكمن أهميتها في عدة جوانب نذكر منها:

- **تعزيز إستقرار النظام المالي:** إن زيادة إستخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز إستقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الإستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيها ومما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الإقتصادي للدولة، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات في الشمول الماني الأكبر أكثر عرضة لحوادث التقلبات السياسية.[2]
- **النظام المالي:** يتطلب توسيع إنتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات إستخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الإتصالات والإلكترونيات التي شهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، كما أن أتمتة

[1] محمد مغنم، سفيان أبحري ، **دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية** ، مجلة المدبر، عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية، فرص وتحديات، المجلد09، 2022، ص:209.

[2] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسين، **مؤشر قياس الشمول المالي في العرق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية** ، بغداد، البحوث المنشورة محكمة، المجلد الثاني، 28-2018/10/29، ص:31.

المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام الرسمي.[1]

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية**: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية المستويات العدالة الإجتماعية في المجتمعات بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير رسمي الى القطاع الرسمي.[2]
- **تعزيز قدرة الأفراد في الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم** : أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي سيعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.[3]

2.2.1 أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

لقد تم تقسيم كل من إبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه من قبل مؤسسات وهيئات مالية عالمية وباحثين مختلفين إذ انه كل حسب نظريته.

[1] حدة بوتبينة،**أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية** ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لعام 2018، مجلة دراسات محاسبة ومالية، جامعة باتنة، 2018، ص:09.

[2] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **المرجع السابق**، ص:751.

[3] **المرجع نفسه**، ص:751.

1.2.2.1 أبعاد الشمول المالي

وللشمول المالي ثلاثة أبعاد نذكرها فيما يلي:[1]

- **الوصول للخدمات المالية**: يعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من قبل المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة أمام فتح واستخدام حساب مصرفي لأي غرض مثل التكلفة والقرب المالي نقاط الخدمة المصرفية، يمكن الحصول على نسبة القياس الوصول عن طريق حساب عدد الحسابات المفتوحة عبر المؤسسات المالية وتقرير نسبة السكان الذين لديهم حساب من عدد البالغين؛
- **استخدام الخدمات المالية** : مدى استخدام وملكية الأفراد للخدمات والمنتجات المالية الرسمية مثل حسابات الودائع وخدمات الدفع ومنتجات التأمين والاحتفاظ بمنتج مالي نشط واحد على الأقل يسمح بإجراء وتلقي المدفوعات وتخزين الأموال والحصول على حسابات ادخار وكذلك على قرض في مؤسسة مالية رسمية؛
- **جودة الخدمات المالية** : تلبية الخدمة المالية أو المنتج لاحتياجات المستهلك، تشمل الجودة تجربة المستهلك، والتي تظهر في المواقف والآراء تجاه تلك المنتجات المتاحة حاليا ومستويات فهم المستهلكين لتلك الخيارات وآثارها.

[1] جار الله حمو إسكندر، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 33، 2020، ص:03.

2.2.2.1 مؤشرات الشمول المالي

ان مؤشرات الشمول المالي يتمثل فيمايلي:[1]

- **المؤشر العالمي للشمول المالي:** تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على البيانات الشاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، وتتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها .
- **عدد معاملات الصراف الآلي GAB.**
- **عدد معاملات بريدي موب .**
- **عدد حاملي البطاقات .**
- **مؤشر المعرفة العالمي:** وهو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الاستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها وحسن إدارتها هذه الأدوات هي التعليم قبل الجامعي التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- **مؤشر محو الأمية المالية:** محو الأمية المالية مصطلح واسع يشمل مفاهيم تتراوح بين الوعي المالي والمعرفة، بما في ذلك المنتجات المالية، المؤسسات المفاهيم والمهارات المالية والقدرة المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال والتخطيط المالي بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي

[1] بن موسى محمد، **اثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العام 2017**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد15، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018، ص:08-11.

والتنمية بشكل محو الأمية المالية مزيج من الوعي المعرفة المهارات المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية.

3.2.1 سياسة والتحديات تعزيز الشمول المالي

يعتبر تعزيز الشمول المالي تحديا مهما في السياسات الحالية، حيث يهدف الى تمكين الجميع من الوصول الى الخدمات المالية بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم الاقتصادي، تبني السياسات التي تشجع على توسيع نطاق الخدمات المالية وتحسين الوصول إليه.

1.3.2.1 سياسة تعزيز الشمول المالي:

المقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع ست سياسات فعالة للشمول المالي، وتشمل كل من:

- **الوكيل البنكي**: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد الإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير، حيث أنها

كانت الرائدة في وق مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.[1]

- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول** : انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقتوأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية 2004 عام.[2]
- **تنويع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعيه تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.[3]
- **إصلاح البنوك الحكومية**: في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء. حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15 % من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في

---

[1] حنين محمد بدر عجور ، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة–البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، بغزة، 2017، ص:22.

[2] Haning A and Jansen, **S.Financial report and Financial Stability:** current policy issues, Washington, the World Bank, 2010, p15.

[3] حنين محمد بدر عجور، **المرجع السابق**، 23.

المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية،في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال اصلاح الحكم واحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.[1]

- **حماية المستهلك** تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم.[2]
- سياسة الهوية المالية في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية

[1] حنين محمد بدر عجور، **المرجع السابق**، ص23.

[2] Haning A and Jansen, **Op cit**, P18.

بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى[1].

2.3.2.1 التحديات التي تعيق الشمول المالي

ان تحديات التي يواجهها الشمول المالي في البنوك الجزائرية نذكر منها: [2]

- **عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية** : بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للقطاعات المالية لتسهيل نفاذ المنتجات والخدمات المالية إلى الشرائح المستهدفة في إطار تحقيق ودعم الشمول المالي إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب وذلك راجع لافتقار وجود نظم كفأة للاستعلامالائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- **ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية :** وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- **غياب تصنيف مالي وقانوني محدد المؤسسات التمويل متناهي الصغر** : مما صعب من إمكانية وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواءا من قبل البنك المركزي كهيئة إشرافية أو المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض مستويات الشفافية في مجال التمويل الأصغر وقلص من دوره في تعبئة الموارد المالية اللازمة للقيام بالعمليات المالية المختلفة.

[1] حنين محمد بدر عجور، **المرجع السابق**، ص.24

[2] مريم كردوسي، امال براهيمية، **تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة** ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص:313

- **بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية** لاسيما صناديق الاستثمار مؤسسات الإدخار التعاقدي بالإضافة إلى محدودية أدوات أسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق الأسهم والسندات، مما يعمل على زيادة التركيز على الإئتمان المصرفي قصير الأجل الذي لا يتناسب واحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات .بالإضافة إلى النقاط المذكورة آنفا ، توجد تحديات أخرى تعيق تحقيق الشمول المالي بالجزائر وتتفاوت من دولة إلى دولة أخرى حسب طبيعة البيئة الإقتصاديةوالإجتماعية السائدة بها، نذكر منها (أحمد فاروق محمد الزيني.

3.1. التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي

ان التمويل الرقمي يلعب دورا حيويا في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الوصول الى الخدمات المالية حيث يساهم في تقليل التكاليف والعوائق التقليدية للتمويل وتوفير وسائل دفع آمنة ومريحة.

1.3.1 آليات الشمول المالي وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية

تشمل آليات الشمول المالي تطوير البني التحتية المالية، وتعزيز الوعي المالي وتبسيط الإجراءات المصرفية وتطوير منتجات مالية ملائمة.

1.1.3.1 آليات تعزيز الشمول المالي

ان آليات تعزيز الشمول المالي يتمثل فيمايلي:[1]

[1] نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه** ، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 02، العدد02، ديسمبر 2021، ص:26.

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول؛
- **التثقيف المالي:** وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار.[1]
- **بيئة تشريعية مواتية:** يتطلب تحويل المجتمع الى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الإلكترونية.[2]
- **رقمنة الخدمات المالية:** وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق مجال متكافئا المقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مربحة وفعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العلميات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد؛
- **البيانات والأبحاث:** تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات

[1] أحمد فؤاد خليل، **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد23، العدد03، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، سبتمبر 2015، ص:08.

[2] صورية شنبي، بلخضر السعيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2018، ص:124.

التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، وتسهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية لتعزيز الشمول المالي.

2.1.3.1 علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية

ان علاقة الشمول المالي ببعض المتغيرات الاقتصادية تتمثل فيمايلي:

- **الشمول المالي والاستقرار المالي:** أشار تقرير صندوق النقد العربي عام 2015 أنه قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الخدمات المالية في نفس السياق لنفس التقرير فإن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة فئات ضعيفة الدخل، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.[1]
- **العلاقة بين النمو الاقتصادي والشمول المالي:** يمكن توضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة ومعقولة مما يحد من تعرض فئات ضعيفة الدخل للخطر من خلال تحسين مستواهم المعيشي، فتقديم الائتمان إلى الفئات الضعيفة

[1] مسقم عبد النور، بن عادل بلال، **أثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي BEA**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2022-2023، ص:42.

ومنخفضة الدخل بتكلفة معقولة في المناطق الريفية يؤدي إلى زيادة الإنتاج بما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الكلي؛ هذا الجهة من جهة.

ومن الجهة الأخرى فإن حصول الأفراد على الودائع ومنتجات التأمين يساعد على جمع الأموال في السوق المالي، وهو ما يساعد على وضع مدخراتهم في النظام المالي، ويضمن للسوق المالي تخصيص هذه الموارد في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل وبهذه الطريقة تشجع السوق المالية على زيادة الاستثمارات وتؤدي أيضا إلى زيادة الناتج والعمالة مما يؤدي إلى توزيع الدخل وتحسين دخل الفئات الضعيفة[1].

2.3.1 فرص توزيع الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي

يشير الشمول المالي الى توفير وصول شامل الى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات غير المصرفية، حيث يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من الفقر ويعزز التنمية المستدامة.

1.2.3.1 دور التمويل الرقمي في تخفيف القيود على الوصول الى تعزيز الشمول المالي

يمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية في التخفيف من قيود جانب العرض والطلب طويلة الأمد لتقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة ومناسبة حيث تتمثل فيمايلي:

أ. **من جانب الطلب:** تشمل مايلي:[2]

- **دخل صغير ومتقلب:** تحتاج فئة ضعيفة الدخل (الفئات المحرومة) الى خدمات مالية ميسورة التكلفة ومنخفضة القيمة تسمح لها بالتعامل مع الدخول الصغيرة المكتسبة في

[1] نيد صفاء، **تقدير تأثر الشمول على النمو الاقتصادي في الجزائر (2004-2019)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد02، جامعة الجلفة، 2022، ص:382-383.

[2] عبد القادر دبوش، نورة بيري، **دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي** ، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد06، العدد01، جوان 2023، ص:154.

القطاعين غير الرسمي والزراعي، تعتمد العديد من الأسر الفقيرة أيضا على التحويلات ذات القيمة الصغيرة والتحويلات الحكومية، يمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية من خلال الحسابات الخاصة ومنتجات الأموال الإلكترونية المدفوعة مسبقا التي لا تحمل رسوم ومعاملات مرهقة أو أرصدة دنيا، وهو أمر شائع في المؤسسات المالية التقليدية؛

- **حدود جغرافية** : تنبح الخدمات المالية الرقمية إجراء المعاملات المالية من خلال الأجهزة المحمولة واستخدام وكلاء التجزئة الإرسال الأموال أو تحويل الأرصدة الرقمية إلى نقد؛
- **السوق الموازي ونقص الوثائق** : غالبا ما يعمل الفقراء في القطاع غير الرسمي حيث يفتقرون إلى التحقق الصحيح من الهوية ولا يتركون سوى أثر تضليل لنشاطهم الاقتصادي وأصولهم. هذا يفرض تحديات على الشمول المالي يمكن أن تساعد حسابات الخدمات المالية الرقمية الأساسية في التغلب على متطلبات التوثيق الأكثر صرامة المرتبطة بالحسابات التقليدية. مما يقلل التكاليف، يمكن للخدمات المالية الرقمية الاستفادة من بيانات المعاملات الرقمية ومصادر البيانات البديلة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي للتغلب على عدم تناسق المعلومات يمكن أن يعوض ذلك عن افتقار فئة ضعيفة الدخل إلى سجلات الثمانية رسمية وبيانات مالية كافية، وهذا ما يسمح لهم بالوصول إلى الخدمات المالية بشروط أكثر ملاءمة على هذا النحو، توفر الخدمات المالية الرقمية فرصة للمساعدة في تقليل السمة غير الرسمية للسوق؛
- **الأمية المالية والثقة**: غالبا ما يفتقر المستخدمون الفقراء والمحتملون لأول مرة للخدمات المالية الرسمية إلى الوعى بالخدمات المالية، فضلا عن المهارات اللازمة لفهمها واستخدامها بشكل مسؤول في الواقع، من المرجح أن يكون أولئك الذين ليس لديهم خدمات مالية أقل تعليما، ويشير ما يقرب من خمسهم إلى عدم الثقة كسبب للامتناع عن استخدام الخدمات المالية،

هذا أيضا يشكل مخاطر مالية أعلى ولذلك، فإن الأطر القوية لحماية المستهلك المالي ومحو الأمية المالية هي عوامل تمكين مهمة للشمول المالي.

ب. **من جانب العرض**وتشمل:[1]

- **تكلفة مرتفعة للمعاملات** : من الناحية التاريخية قام العديد من شاغلي بالاعتماد على العمليات البشرية والورقية المكلفة والمستهلكة للوقت هذه البنية التحتية وتكاليف المعالجة تجعل المعاملات الصغيرة والحفاظ على حسابات منخفضة الرصيد غير مربحة، الخدمات المالية الرقمية تمكن من أتمتة هذه العمليات، وتخصيصها وفقا لاحتياجات العملاء، وتسليمها عن بعد بتكلفة أقل، مما يجعل المعاملات ذات القيمة الصغيرة قابلة للتطبيق تجاريا.
- **نموذج العمل الموروث** : من الناحية التاريخية، قدم العديد من شاغلي الوظائف خدمات مالية موحدة، وهي أكثر ملاءمة الخدمة الأفراد الأكثر ثراء والشركات الأكبر حجما، نظرا لأنهم يعتمدون على قنوات التسليم خارج الإنترنت في المناطق الحضرية والمصادر التقليدية للمعلومات ومع ذلك، قد يحتاج الفقراء الذين لديهم دخل متقلب إلى مزيد من المرونة لتمديد المدفوعات. أو السداد عندما يكون النقد في متناول اليد، والذي قد يكون في نفس اليوم الذي تم فيه أخذ القرض الخدمات المالية الرقمية متجذرة في نماذج الأعمال الجديدة، ويمكن تقديمها بتكلفة إضافية منخفضة، ويمكن تصميمها بمرونة لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء بشكل أفضل ؛
- **محدودية المنافسة والابتكار**: من الناحية التاريخية في العديد من الاقتصاديات النامية، يتمتع شاغلو الوظائف بقوة سوقية كبيرة، محمية بواسطة حواجز أمام الدخول من خلال اللوائح

[1] عبد القادر دبوش، نورة بيري، **المرجع السابق**، ص: 155-156.

التقييدية ونظام بيئي ضعيف لبدء التشغيل ونتيجة لذلك، كانت هذه المؤسسات المالية حرة في فرض رسوم وهوامش عالية وشعرت بضغط أقل للاستثمار والابتكار للاستفادة من قطاعات السوق الجديدة والمحرومة تمكن نماذج أعمال الخدمات المالية الرقمية الوافدين الجدد من تقديم خدمات شبيهة بالبنك.

2.2.3.1سياسات تنظيمية لتقوية دور التمويل المالي في تعزيز الشمول المالي

ان سياسات تنظيمية لتقوية دور التمويل المالي في تعزيز الشمول المالي تتمثل فيمايلي:[1]

أ. **بناء ثقة المستهلك**: بينما أتاحت التكنولوجيا الجديدة فرصا جديدة لتعزيز الشمول المالي، فقد قللت أيضا من مستوى الاتصال البشري بين المستهلكين ومقدمي الخدمات لطالما كان هذا الاتصال ضروريا لبناء الثقة، خاصة عندما لا يكون المستهلكون على دراية بالمنتج.

من أجل بناء ثقة المستهلك في الخدمات المالية الرقمية، يجب أن يكون هناك إفصاح واضح وشفاف عن المنتجات، يجب أن تظل المنتجات بسيطة وذات صلة باحتياجات المستخدمين ويجب أن يكون هناك نوعية للمستهلك حول كيفية استخدام المنتجات الجديدة ومتى يكون من المناسب للمستهلكين استخدام المنتجات، أظهرت الأبحاث أن التعليمات غير الكافية حول استخدامات الحساب والفهم المحدود لميزات الأمان هي العوائق الرئيسية التي تحول دون اعتماد العملاء على الخدمات المالية الرقمية.

ينتج عن الارتباك وانعدام الثقة في المعاملات الإلكترونية نتيجتين رئيسيتين الإحباط يمنع العملاء من استخدام الخدمة، أو يلجأ العملاء إلى أطفالهم أو إلى الوكلاء لإجراء المعاملات

[1] عبد القادر دبوش، نورة بيري، **المرجع السابق**، ص:156-157.

نيابة عنهم سيؤدي التركيز الأكبر على بناء الثقة والعلاقات مع العملاء من خلال برامج التعليم أو التوعية إلى زيادة استخدام الحساب؛

ب. **تحسين الوصول عن طريق تقوية شبكات الوكلاء**: يعتمد نجاح الخدمات المالية الرقمية على إنشاء شبكة وكلاء موزعة على نطاق واسع حتى يتمكن الأشخاص من إبداع وسحب الأموال عند الحاجة. ومع ذلك، يواجه الوكلاء عددا من المخاطر في تقديم الخدمات للعملاء على وجه الخصوص، يعتبر الوكلاء في بعض الأحيان مسؤولين من قبل مقدمي الخدمة، من خلال الاتفاقيات التعاقدية، عن فقدان الأموال التي تحدث من خلال العبور أو الاحتمال أو السرقة ستساعد حماية الوكلاء من خلال التنظيم الذي ينقل المسؤولية إلى المدير في تشجيع الناس على أن يصبحوا وكلاء، نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه الوكلاء في تسهيل معاملات الخدمات المالية الرقمية في المواقع البعيدة .فإن هذا التشجيع له أهمية بالغة؛

ج. **تعزيز البيئات التنظيمية التمكينية لدعم إدارة الخدمات المالية الرقمية**: تدعم البنوك المركزية في المحيط الهادئ بنشاط الشمول المالي المتزايد، وتعترف بالدور المهم للخدمات المالية الرقمية في تحقيق هذا الهدف، إنهم ملتزمون بتوفير بيئة مواتية، من خلال توضيح التوقعات والحدود بوضوح فيما يتعلق بمسؤولية الوكيل، وتبسيط "اعرف عميلك"، وحماية المستهلك، على سبيل المثال، سيخلق المنظمون بيئة من اليقين، كما سيتم حماية المستهلكين بشكل أفضل؛

د. **تشجيع التنسيق الواضح بين التنظيمات**: يمكن أن تخلق الخدمات المالية الرقمية مسؤوليات متداخلة وأولويات متنافسة، لا سيما المنظمي قطاع المالية والاتصالات. يؤدي نقص التنسيق بين الوكالات إلى تضارب اللوائح أو ضعف التطبيق أو كليهما.

الجهود التعاونية بين المنظمين ضرورية لضمان إتباع نهج سياسات منسقة ومنسقة نظرا لأنه قد يكون هناك أكثر من جهة تنظيمية مسؤولة عن المشاركين في سوق الخدمات المالية الرقمية، فمن المهم أن يكون للبلد خطوط واضحة للمساءلة داخل الحكومة، وأن تكون هناك آليات تسهل التعاون الفعال بين المنظمين يحتاج المستهلكون إلى الوضوح بشأن المنظم الذي يجب أن يتعاملوا معه عندما لا يتم معالجة شكاواهم من قبل مزود الخدمة.

3.2.3.1العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي

ان التمويل الرقمي والشمول المالي يرابطان بشكل وثيق حيث يعتبر التمويل الرقمي وسيلة فعالة لتحقيق الشمول المالي، يتيح التمويل الرقمي استخدام التكنولوجيا الرقمية، حيث سنتطرق في هذا المطلب العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي.

- **العلاقة الإيجابية بين التمويل الرقمي والشمول المالي**

ترتكز العوامل الايجابية و التي تحدد العلاقة بين التمويل الرقمي و التمويل الشمولي بأن توفير الخدمات المالية للهواتف المحمولة و الألواح الذكية و الأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلى التمويل للسكان في المناطق الريفية و البعيدة باعتبار أن هؤلاء السكان يملكون هذه الأجهزة، فإذا توفرت للسكان الريفيين هذه الأجهزة مع توفر الانترنت فإنه يتوقع لإمداد التمويل الرقمي تأثيرات ايجابية على الشمول المالي، و من تم تتحدد العلاقة الايجابية بين استخدام التمويل الرقمي والوصول إلى الخدمات المالية، أي أن التمويل الرقمي عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض يكون له أثر ايجابي على زيادة الشمول المالي في المناطق الريفية.

كما أن إجراء المعاملات المالية والضرورية في حياة الفرد اليومية من تحويل الأموال، ودفع تكاليف الحياة مثل فاتورة الكهرباء والماء، يتطلب وجود منصة سهلة الاستخدام وتكون ملائمة للأفراد

من اجل إجراء المعاملات المالية وهذا ما يوفره التمويل الرقمي، كما أن مستخدمي الخدمات المالية الرقمية يمكن أن تساعد على تكثيف عملية التوعية والإعلام للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية ومنه زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي ومنه زيادة الشمول المالي.[1]

- **العلاقة السلبية بين التمويل الرقمي والشمول المالي**

ترتكز العوامل السلبية و التي تحدد العلاقة بين التمويل الرقمي و التمويل الشمولي على أن مقدمي خدمات التمويل الرقمي هم شركات تسعى للربح تستخدم التمويل الرقمي لزيادة ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي، أي البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية، حيث يستخدم مقدمو خدمات التمويل الرقمي من الشركات بشكل تمييزي تكتيكا تسويقيا أكثر قوة لتوجيه العملاء ذوي الدخل المرتفع و المتوسط لاستخدام منصة أو بنية تحتية للتمويل الرقمي و استخدام تكتيك تسويقي قوي جدا لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء باستخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية، لكن إذا ما كانت الرسوم المرتبطة بالخدمات المالية مرتفعة فهذا يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء و ذوي الدخل المنخفض نظرا لان صافي السداد النقدي المقدمي التمويل الرقمي يكون أعلى مع العملاء من ذوي الدخل المرتفع و المتوسط منه مع ذوي الدخل المنخفض و العملاء الفقراء.[2]

[1] محمد مغنم، سفيان أبحري، **المرجع السابق**، ص: 210-211.

[2] فريد زكريا عبيد، طيب موسلي، **فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد02، 2021، ص:475.

3.3.1 الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع التمويل الرقمي والشمول المالي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية.

- **دراسة بعنوان : واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر ، الدكتور بن موسى محمد ، الدكتور قمان عمر ،**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في دول العالم العربي، ورصد الأطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي ومؤشراته الجزئية.

توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه عام 2017 ، مع وجود تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي، إذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست .بالنسبة للجزائر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول ، أما نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية فلا تزال منخفضة جدا . على صعيد الجهود، هناك مبادرات كثيرة لتعزيز انتشار الشمول المالي في العالم العربي، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في هذا المجال.

- دراسة بعنوان : **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**

The reality and prospects of enhancing financial inclusion in Arab countries.

الدكتور . بن قيدة مروان ، الدكتور .بوعافية رشيد (**2018**) .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى :

تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، والتطرق لأهم المعوقات والأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية، وإبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي، إضافة إلى البلدان التي وضعت استراتيجيات وبرامج مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في المستقبل .

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

-للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع و النظام المالي، لذا فإعداد استراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.

-يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل(البنية التحتية المالية،التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية...الخ.)

-معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.

-مستويات التثقف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيف، لذا لا بد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

-هنالك مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي، لذا لا من معرفة هذا المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي.

- دراسة بعنوان : **دور تقنيات التمويل الرقمي في تسريع وتيرة التحول للاقتصاد الرقمي دراسة تحليلية**،بلحسن فاطمة الزهراء، عادل فاطمة الزهراء**2020**،

حيث هدفت الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيمايلي:

تحاول الدراسة الوصول إلى مجموعة الأهداف الأساسية التي تتركز حول تبيان أن التقنيات الحديثة ساهمت بشكل واسع في تسهيل إجراء المعاملات المالية، وخفض تكاليف التمويل، وسهولة وصول المعلومات، وتوسيع التجارة، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، ما أدى إلى التوسع في إنشاء البنوك الإلكترونية، العملات الرقمية والمنصات الرقمية، ضف إلى إثراء المكتبة تمثل هذه الدراسة، وإيجاد العلاقة بين التقنيات الرقمية والتمويل الرقمي في ظل الاقتصاد الرقمي.

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

التمويل الرقمي هو نتيجة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، الذي يقوم أساسا على التقنية المعلوماتية الرقمية ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بحيث تتوسع خصائصه وتعدد مؤشراته التي يتم بها الحكم على مدى مواكبة الاقتصاديات المعطياته، ومن أهم مبادله هو سرعة انتقالا لمعلومة من المصدر إلى المستقبل؛

- يتطلب الانخراط الإيجابي في التمويل الرقمي، التركيز على توفير بنية تحتية لتقنيات الاتصال والعمل على الاستثمار في رأس المال البشري، الذي أصبح ركنا أساسيا في هذا الاقتصاد، حيث يجب أن يكونوا متخصصين ويملكون البراعة في استخدام التقنيات الحديثة؛
- التكنولوجيا المالية هي كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا التطوير قطاع التمويل، وتعتمد خدماتها على السهولة والسرعة، بحيث يجب على الشركات تكنولوجيا المالية الناشئة

العمل على زيادة المعرفة، وقدرة موظفيها فيما يتعلق بالابتكار الرقمي، وكذلك تطوير العقلية التعاونية، لأن التعاون والتواصل بين جميع أصحاب المصلحة بعد أمرا حيويا، لتحقيق أقصى استفادة من رقمنة التمويل، مع الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان حماية المستهلك (العميل) الكافية؛

- يلاحظ من خلال التجارب المتاحة، أن استعمال التقنيات الرقمية لا يجب إدانته بشكل مطلق ولا يجب الدفاع عنه وتشجيعه، بل يجب تظافر الجهود من أجل تصميم أنظمة جديدة المواجهة التحديات التي يطرحها استعمال هذه التقنيات، وكخطوة أولى، ينبغي تفضيل السياسات التي تضمن السلامة المالية وحماية المستهلكين، كما هو الحال في القطاع المالي التقليدي.

- دراسة بعنوان:**دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**، طرفاوي شيخ، رابة أمينة**2021-2022**.حيث هدفت الدراسة الى مايلي:

- التعرف على موضوع الشمول المالي وأهم ابعاده؛
- التعرف على جودة الخدمة البنكية؛
- معرفة دور الشمول في تحسين جودة الخدمة البنكية؛
- التعرف على الوضع الراهن للشمول المالي في الدول العربية؛

و كانت النتائج الدراسة كمايلي:

- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الإقتصاد والمجتمع والنظام المالي، لذا فإعداد إستراتيجية شاملة لتحقيقه مهم للغاية ؛
- تساهم جودة الخدمة البنكية في تعزيز درجة الشمول المالي من خلال إيصال وتسهيل الخدمات البنكية لكافة شرائح المجتمع؛

- مبادئ المجموعة العشرين عالية المستوى لا تمثل مجموعة من المتطلبات ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه أصحاب السياسات في عملية صنع القرار وهي أيضا مرنة بدرجة عالية وكافية ، بحيث يمكن تعديلها لتتوافق مع ظروف كل دولة تسعى إلى تبني تحولا رقميا في قطاعها المالي والمصرفي.

- دراسة بعنوان : **فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي، حراق سمية2022-2023.**

هدفت الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على خصائص النظام المالي العالمي، مكونات وأهم تطوراته ومستجداته؛
- الوقوف على أهم مكامن الخطر التي تهدد استقرار النظام المالي العالمي في الوقت الراهن؛
- التعرف على تقنيات التمويل الرقمي وجميع استخداماتها في مجالات تمويل التجارة الدولية والمدفوعات الدولية وفي مختلف مكونات النظام المالي؛
- الوقوف على أحدث التطورات التي شهدها النظام المالي العالمي تجميع مكوناته، أين أصبحت العديد من المعاملات والخدمات المالية والمصرفية التي كانت تتم في السابق بشكل تقليدي تستغرق وقتا طويلا في انجازها، تتم حاليا في بضع ثواني على الحاسوب أو الهاتف المحمول بفضل تقنيات التمويل الرقمي المستحدثة؛
- استعراض أهم الجهود الدولية وحتى القطرية لاحتواء فرص ومزايا استخدام تقنيات التمويل الرقمي وتوسيع تطبيقاتها، ومن جهة أخرى تحجيم وتقليص مخاطرها وسلبياتها حتى لا تشكل خطرا على استقرار النظام المالي العالمي والتهديد بحدوث أزمات مالية بسببها؛
- تسليط الضوء على بعض نماذج والنجازات الهيئات التنظيمية والرقابية الدولية في مجال الإشراف على التمويل الرقمي.

وتوصلت نتائج الدراسة الى:

- تغير معالم النظام المالي الدولي : حيث شهد النظام المالي الدولي تطورات هائلة خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث الأدوات المالية الجديدة أو من حيث التغيرات الهيكلية في تقسيمات الأسواق واستحداث أسواق جديدة وتطوير الأنظمة المتعلقة بالتداول والتسوية والتقاص.

-تعتبر عملية تحقيق الاستقرار المالي عملية مستمرة، حيث يلزم الاهتمام بها والعمل على المجازها في الظروف العادية والتي يعمل فيها القطاع المالي بكفاءة، حيث يلزم قيام السلطات المالية المعنية باتخاذ تدابير وقائية تعزز من قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات حال حدوثها، والاستقرار في القيام بوظيفته الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية بكفاءة أثناء وبعد وقوع الأزمات؛

-بروز التمويل الرقمي بمختلف خدماته على الساحة الدولية أمر لا مناص منه، وتبنيه من طرف الشركات والمؤسسات أصبح في تزايد مستمرة ؛

-تساهم منصات الإقراض الجماعي في توفير التمويل خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أصبحت بديلا هاما لقنوات الإقراض الكلاسيكية لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ويتركز وجودها بشكل كبير في منطقة آسيا خصوصا منصات إقراض النظراء .

-يساهم التمويل الرقمي وتقنياته في تعزيز الاستقرار المالي عن طريق الشمول المالي وذلك من خلال استراتيجيته في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الرفاهية عن طريق تحفيز الادخار، و ادراج الشرائح المهمشة ماليا ويحقق المساواة والعدالة الاجتماعية.

-بالرغم من التقدم الكبير الحاصل في التمويل الرقمي المستحدث وتبنيه عالميا إلا أنه توجد بعض التحديات التي تحول دون الاستفادة من مزاياه بشكل مطلق، لذا لابد من النظر في طبيعة هذه

التحديات والسعي إلى تخطيها بغية الاستفادة من البنية التحتية المالية الرقمية التي ظهرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008وتسخير إمكاناته؛

-يؤثر التمويل الرقمي على المؤسسات المالي التقليدية ويخلق مخاطر نظامية على استقرار النظام المالي العالمي؛

- **دراسة بعنوان :واقع الشمول المالي في الجزائر ودور الخدمات المالية الرقمية في تحقيقه** ، حبيبة بن زغدة ، جهيدة سلامنة(**2023**) .

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين الشمول المالي و الخدمات المالية الرقمية ، و واقع كل منها في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2016 إلى 2021 و ذلك بالإعتماد على مجموعة من مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية لقياس الشمول المالي و المتمثلة في عدد: اشتراكات الأنترنت ، أجهزة الصراف الآلي ، محطات الدفع الإلكتروني ، أما فيما يخص مؤشرات الخدمات المالية الرقمية تمثلت في عدد: عمليات الدفع عبر الأنترنت ، معاملات السحب عبر الصراف الآلي ، معاملات الدفع الإلكتروني .

خلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج : وجود علاقة طردية و تكاملية بين الشمول المالي و الخدمات المالية الرقمية .إضافة إلى أن الجزائر حققت نسب متزايدة لكلا المتغيرين لكنها لا تتناسب بعدد سكانها ، كما يعتبر غياب التثقيف و الوعي المالي أهم أسباب عدم تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

- دراسة بعنوان :**الشمول المالي الرقمي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –التجربة الإماراتية أنموذجا وإمكانية الاستفادة منها بالجزائر (2023)**،الدكتور عبد القادر حمدوشي ، الدكتورة فاطمة الزهراء زروال ،حيث هدفت الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيمايلي:

- توضيح مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- عرض واقع الشمول المالي الرقمي في الإمارات العربية المتحدة وإبراز مقومات نجاح التجربة؛
- تحديد واقع وآليات دعم الشمول المالي الرقمى في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-يلعب الشمول المالي دورا في ضمان إمكانية الوصول واستخدام جميع أطراف المجتمع للمنتجات المالية للاستفادة من الفوائد الاقتصادية ؛

- يعبر الشمول المالي الرقمي عن الايصال الرقمي للخدمات المالية للفئات المحرومة والمستبعدة ماليا، سواء كانوا أفرادا أو شركات بالشكل الذي يسمح بالتغطية المالية لهذه الفئات؛

- ينتج الشمول المالي الرقمي عن تداخل جملة من المكونات والأطراف تشمل الأجهزة الرقمية، وكلاء التجزئة، الخدمات المالية الإضافية، منصات المعاملات الرقمية الخادم الخلفي والعملاء؛

- يعتبر الشمول المالي مفتاحا للتنمية المستدامة لأن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يسمح بمعاملات فعالة وآمنة، ويساعد الفقراء على التغلب على الفقر من خلال منحهم فرصة للاستثمار في التعليم والأعمال ولإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل في ظل عدم اليقين؛

محل دراسة التمويل الرقمي و دوره في تعزيز الشمول المالي من الدراسات السابقة :

- الشمول المالي هو وصول الأفراد و المؤسسات و الشركات إلى خدمات مالية مفيدة التي تلبي احتياجاتهم.

- يعتبر التمويل الرقمي أداة رئيسية في تحقيق الهدف الرئيسي و له العديد من الفوائد التـــــي تناولتها الدراسات السابقة التي تشير أن التمويل الرقمي يسهل عملية الوصول إلى توسيع نطاق الخدمات المالية ، و يساعد على التقليل من التكاليف التشغيلية للبنوك و المؤسسات المالية ، و تساعـــــد التقنيـــات الرقمية في تعزيز الشفافية و الأمان ، و التمويل الرقمي يمكن أن يكون له تأثير كبير على الشمـــول المالي للنساء لإدارة أموالهن ، و يساعد أيضا في تحفيز الابتكار القطاع المالي .

يُعدّ **التمويل الرقمي** عنصرًا هامًا في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق **الشمول المالي**، حيـــث يُقدم حلولًا مبتكرة لزيادة سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

وتُشير **دراستي** أن التمويل الرقمي يُساهم بشكلٍ فعّال في تعزيز الشمول المالي غير أنه يوجـــد بعـــض التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي على سبيل المثال (لا يزال هناك العديد من الأشخـــاص حول العالـــم الذيـــن لا يملكـــون إمكانيـــة الوصـــول إلى الإنترنت، ممّا يُعيق قدرتهم على استخدام خدمات التمويل الرقمي) .

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن استنتاج ان التمويل الرقمي يساهم في تحقيق الإدماج المالي وتحقيق اثار ايجابية في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة وغالبا ماتكون الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتغير أكثر قيمة لهم من التكلفة الأعلى التي سيدفعونها للحصول على هذه الخدمات من البنوك الرسمية، فاتمويل الرقمي يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي من خلال النهوض بالقطاع العائلي والمؤسسات الصغيرة وزيادة كفاءة الوساطة المالية ومكافحة غسل الأموال وزيادة فاعلية تطبيق السياسة النقدية.

حيث يساهم الشمول المالي إسهاما رئيسيا في الحد من الفقر، وفي تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وهناك عدة عوامل مادية واقتصادية وتنظيمية وثقافية تساهم في نقص فرص الحصول على الخدمات المالية، وهي عوامل تؤثر بوجه خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف والعاملين في قطاع الاقتصاد غير الحكومي، ويمكن لاستخدام التكنولوجيات الجديدة والنماذج المبتكرة في مجال المال والأعمالأن تؤدي دورا كبيرا في تفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية.

الفصل الثاني :

الجانب التطبيقي التمويل الرقمي والشمول المالي

تمهيد الفصل :

يعد التمويل الرقمي أداة قوية في تعزيز مستوى الشمول المالي، إذ يعتبر عملية الحصول على الأموال اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، سواء كانت تتعلق بالشركات او الأفراد او الحكومات، حيث يمكن أن يأتي التمويل المالي من مصادر متعددة، تشمل القروض البنكية، الاستثمارات، وتحسين إدارة المعاملات المالية، وتوفير بيانات مالية دقيقة،

وللحد من التفاوت الاقتصادي وتعزيز المساواة، فإن الحكومات العربية وبالخصوص الجزائر والامارات سعت الى وضع خططاً استراتيجية لتعزيز التمويل الرقمي وتمكين الفئات الضعيفة والمحرومة من الوصول إلى الخدمات المالية ، فيما يلي سوف نقوم بعمل مقارنة بين هذين البلدين من حيث مساهمات التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي ،ولهذا قمنا بتقسيم هذاالفصل الى مايلي:

I. الدور الذي تلعبه الخدمات المالية و المؤسسات المالية في تعزيز فرص الوصول الى التمويل الرقمي في المنطقة العربية؛
II. تحليل واقع اداء الشمول المالي في الدول العربية ؛
III. دراسة مقارنة حول مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية (الجزائر والإمارات).

1.2: مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر والامارات

يمكن ابراز دراسة حالة الإمارات والجزائر من خلال دراسة للوضع الاقتصاديللدولة وتطورها. وتعتبر الإمارات واحدة من الدول الأكثر تقدما وحيوية في منطقة الشرق الأوسط، حيث كان اقتصادها مرتبط بشكل كبير بأسعار النفط ويتركز على القطاعات النفطية والغازية والبيتروكيميائية، حيث اصبحت دراسة حالة الإمارات في تلك الفترة هامة بسبب الأزمة المالية التي ضربت العالم في تلك الفترة.

كما شهدت الإمارات عدة تحولات في اقتصادها إلى غاية 2021 ففي تلك السنة ركزت على الابتكار والتنويع الاقتصادي، من خلال سعيها إلى الانتقال من اقتصاد مرتبط بالنفط والغاز إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا.

1.1.2: دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز فرص الوصول الى التمويل الرقمي في الجزائر والامارات

ان واقع الخدمات المالية الرقمية في الإمارات العربية المتحدة يتجسد من خلال ان دولة الإمارات العربية المتحدةتشتهر بكونها واحدة من أكثر الدول في المنطقة تطورا، سواءا في المجال التكنولوجي أو الاقتصادي، ومن هنا فإنها تلعب دورا مهما في تطوير الخدمات المالية الرقمية في المنطقة العربية، ولديها مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الرقمية، كما تعد هذه الخدمات متاحة للجمهور العريض،وفي نفس الوقت تسعى الامارات المتحدة الى العمل على تحسين خدماتها المالية الرقمية باستمرار.

1.1.1.2: أهم الخدمات المالية الرقمية في الجزائر:

لقد تطورت الخدمات المالية الرقمية في الجزائربشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، خاصة مع زيادة استخدام التكنولوجيا لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل المعاملات،وفيما يلي سنعرض أبرز الخدمات المالية الرقمية المتاحة في الجزائر؛[1]

1. **الحسابات البنكية الرقمية:** توفر العديد من البنوك الجزائرية إمكانية فتح وإدارة الحسابات البنكية عبر الإنترنت، مما يسمح للعملاء بإجراء مختلف العمليات المصرفية دون الحاجة إلى زيارة الفروع؛
2. **الدفع عبر الهاتف المحمول:** التي تقدمها مؤسسة بريد الجزائر، تتيح للعملاء إجراء الدفعات وتحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة، خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول الأخرى المقدمة من شركات
3. **المحافظ الإلكترونية**: محافظ إلكترونية التي تتيح للمستخدمين إجراء الدفعات الإلكترونية وتحويل الأموال بسهولة؛
4. **التمويل الإلكتروني**:تقديم القروض الرقمية وخدمات التمويل عبر الإنترنت، مما يتيح للعملاء التقدم بطلبات القروض ومتابعة حالتها دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية؛
5. **خدمات الدفع الإلكتروني** :إمكانية دفع الفواتير والمشتريات عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الائتمان أو الخصم المباشر؛

[1] بلولي طارق، قراري صبرينة، **واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04، العدد1، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2022-2023، ص:710.**

6. **الصيرفة الإلكترونية**:منصات الصيرفة الإلكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية، مثل **بنك الجزائر الدولي** و"البنك الوطني الجزائري"، التي تتيح للعملاء إدارة حساباتهم وإجراء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت.؛
7. **التحويلات المالية الرقمية** :خدمات تحويل الأموال محليًا ودوليًا باستخدام التطبيقات والمنصات الإلكترونية، مثل خدمة **"ويسترن يونيون"**المتاحة عبر الإنترنت؛
8. **الخدمات الاستثمارية الرقمية** :منصات تتيح للمستثمرين إدارة استثماراتهم بشكل إلكتروني، ومتابعة حركة الأسواق المالية .هذه الخدمات تعكس التوجه نحو تعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر، من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار في تقديم الحلول المالية.

2.1.1.2:اهم الخدمات المالية الرقمية في الامارات المتحدة:

- **لمحة حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة** :تقع دولة الإمارات المتحدة في قارة آسيا في شرق الجزيرة العربية، وهي دولة اتحادية تضم سبع إمارات يجمعها دستور وسيادة كاملة، يبلغ عدد السكان 9.89 مليون نسمة حسب بيانات البنك الدولي لسنة 2020 وبناتج محلي إجمالي 358 مليار دولار أمريكي، كما يقدر نصيب الفرد من الدخل ب 28436 دولار أمريكي وتتمتع دولة الإمارات بامتلاكها بيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة، فضلا عن إتباعها إستراتيجية التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال تحفيز قطاعات التنمية وتطوير البنى التحتية والإلكترونية وريادة الأعمال والابتكار والطاقات المتجددة، ويظهر هذا التوجه من خلال تركيز اهتمام الدولة على بناء مقومات التنمية المستقبلية بتوجيه المبادرات والمشاريع

الريادية إلى تعزيز الاستثمارات المرتبطة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والبحث والتطوير وتطبيقات الذكاء الصناعي ومفاهيم الثورة الصناعية الرابعة.[1]

- **إجراءات الإمارات في مجال الخدمات المالية الرقمية** :تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ذات تجربة رائدة في مجال رقمنه الخدمات بإطلاق مبادرة الحكومة الذكية عام 2014، من خلال توقيع اتفاقية تفاهم بين حكومة دبي الذكية و الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات حيث كلفت هذه الأخيرة بإعداد إستراتيجية تعزيز التمويل الرقمي و يساعدها في ذلك المصرف المركزي لدولة الإمارات والذي وضع إستراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة في الدولةFintchStrategy.بهدف توفير بيئة صحيحة ومستدامة للتقنيات المالية الحديثة على المدى الطويل ويمثل عامل دعم ومساعدة في مسار التحويل الرقمي عدد من الهيئات الحكومية مثل: هئية أبو ظبي ووزارة الاقتصاد وغيرها من الهيئات المعنية بالتمويل الرقمي.

2.1.2:دور المؤسسات المالية في الوصول الى التمويل الرقمي في المنطقة العربية (الجزائر والامارات)

تلعب المؤسسات المالية دورا حاسما في تعزيز الوصول الى التمويل الرقمي في المنطقة العربية، من خلال عدد من المبادرات والأنشطة، حيث ان هذه الجهود تساعد في تسهيل الوصول الى التمويل الرقمي وتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية مما يدعم النمو الاقتصاد .

1.2.1.2: دور المؤسسات المالية في الوصول الى التمويل الرقمي في الجزائر:

في الجزائر، قطاع التمويل الرقمي لا يزال في طور النمو، ولكن هناك العديد من المؤسسات والمبادرات التي تسعى لتعزيز الشمول المالي وتقديم حلول مالية رقمية. من بين هذه المؤسسات :

[1]بلولي طارق، قراري صبرينة، المرجع السابق، ص: 710-711.

1. **بريد الجزائر (Barid Algérie)** : يقدم خدمات الدفع الإلكتروني عبر بطاقات "الذهبية"، وهي بطاقات مسبقة الدفع تتيح للمستخدمين إجراء عمليات الدفع عبر الإنترنت وفي المتاجر، بالإضافة إلى تحويل الأموال وسحب النقد؛
2. شبكة بطاقات الدفع **CIB (Carte Interbancaire)** : التي تربط بين البنوك الجزائرية، وتسمح للمستخدمين بإجراء الدفعات وسحب النقد من الصرافات الآلية، مما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية؛
3. **بطاقة الدفع الإلكتروني Edahabia** : التي تقدمها "بريد الجزائر"، تتيح للمستخدمين دفع الفواتير، وتحويل الأموال، وإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت؛
4. **Paysera** شركة دولية تقدم خدمات مالية رقمية، بما في ذلك التحويلات المالية الدولية والدفع عبر الإنترنت، ولها حضور متزايد في الجزائر .هذه المؤسسات تسعى لتقديم حلول تمويل رقمية متنوعة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وتوفير وصول أكبر للخدمات المالية للأفراد والشركات.

تلعب المؤسسات المالية دورًا حيويًا في تعزيز الوصول إلى التمويل الرقمي، وتشمل أدوارها ما يلي: [1]

1. **تطوير المنتجات المالية الرقمية:** إطلاق وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة لتسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية وإجراء المعاملات المالية - .تقديم منصات دفع رقمية متقدمة وآمنة لدعم التحويلات المالية الإلكترونية؛

2.التوعية والتثقيف المالي: تنظيم حملات توعية لزيادة المعرفة والوعي حول الفوائد والخدمات المتاحة عبر التمويل الرقمي، تقديم ورش عمل وبرامج تدريبية لتعزيز الثقافة المالية بين المواطنين وتعليمهم كيفية استخدام الخدمات المالية الرقمية بفعالية.

[1] سفيان فول ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية الواقع والتحديات، العدد 71، صندوق النقدي العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص:04.

3.**الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية:** التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع،دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتقديم حوافز لتطوير منتجات وخدمات جديدة.

4.**توسيع البنية التحتية الرقمية:** الاستثمار في تحسين البنية التحتية التكنولوجية لتوفير خدمات مالية رقمية عالية الجودة - .تعزيز الوصول إلى الإنترنت وشبكات الاتصال لتسهيل استخدام الخدمات المالية الرقمية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الريفية؛

5. **تبسيط الإجراءات التنظيمية**: العمل مع الجهات الحكومية لتبسيط الإجراءات والمتطلبات القانونية المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية والتمويل الرقمي - .تعزيز الأطر التنظيمية التي تدعم الابتكار المالي وتحمي حقوق المستهلكين.[1]

6.**إتاحة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

تقديم حلول تمويل رقمي ميسرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك القروض الرقمية وبرامج التمويل الجماعي .تطوير منصات تمويل جماعي تعتمد على التكنولوجيا لتسهيل جمع التمويل اللازم للمشاريع؛

7. **تحسين الثقة في النظام المالي الرقمي:** تعزيز الأمان الرقمي من خلال استخدام تقنيات التشفير المتقدمة وحماية البيانات لضمان أمان المعاملات المالية الرقمية - .بناء ثقة العملاء في الخدمات المالية الرقمية من خلال توفير خدمات موثوقة وشفافة .من خلال هذه الأدوار، يمكن للمؤسسات المالية في الجزائر أن تساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي الرقمي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية لكافة شرائح المجتمع.

[1] حيزية بنية، ابتسام عليوشقربوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصاد جديدة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد03، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2018، ص: 54-56.

2.2.1.: دور المؤسسات المالية في الوصول الى التمويل الرقمي في الإمارات:

في الإمارات العربية المتحدة، توجد عدة مؤسسات ومبادرات متخصصة في التمويل الرقمي، مما يعزز الشمول المالي ويواكب التطورات التكنولوجية العالمية. من بين هذه المؤسسات:[1]

1. **محفظةeWallet**: محفظة رقمية مدعومة من قبل "الإمارات للاتصالات المتكاملة" (دو) و"بنك الإمارات دبي الوطني". تتيح للمستخدمين إجراء الدفعات الرقمية، والتحويلات المالية، ودفع الفواتير، وإدارة الأموال عبر الهواتف الذكية؛
2. **منصة تمويل Beehive**:جماعي تقدم قروضاً للشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الجمع بين المقترضين والمستثمرين. تستخدم التكنولوجيا لتسريع وتسهيل عملية التمويل، مما يقلل من التكاليف والوقت المستغرق
3. **منصة مالية MamoPay** : تقدم حلولاً للدفع والتحويلات المالية. تستهدف الأفراد والشركات الصغيرة وتوفر خدمات مثل الدفعات عبر الهاتف المحمول والتحويلات بين الحسابات؛
4. بوابة دفع إلكترونية **Telr**:تخدم التجار عبر الإنترنت، تقدم حلولاً متنوعة مثل معالجة الدفع عبر الإنترنت، وخدمات التمويل التجاري، وإدارة المخاطر؛
5. محفظة رقمية **PayBy**: تقدم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، بما في ذلك الدفعات التجارية، وتحويل الأموال بين الأفراد، ودفع الفواتير؛
6. **منصة التسوق الإلكتروني NoonPayments**: تقدم خدمات الدفع الرقمي للمستهلكين والتجار، مما يسهل العمليات التجارية عبر الإنترنت .
7. مشروع تعاوني **Emirates Digital Wallet** بين مجموعة من البنوك في الإمارات لتقديم محفظة رقمية موحدة، تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد؛

[1] بلولي طارق، قراري صبرينة، المرجع السابق، ص: 713.

8. **منصة "اشتر الآن وادفع لاحقاً" Tabby** تتيح للمستخدمين شراء المنتجات عبر الإنترنت والدفع على أقساط دون فوائد، مما يسهم في تعزيز الاستهلاك المسؤول والشمول المالي .هذه المؤسسات والمبادرات تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي في الإمارات، وتوفير حلول تمويل مبتكرة ومتنوعة للأفراد والشركات[1].

2.2: واقع أداء الشمول المالي في الجزائر والامارات

يعتبر التمويل الرقمي من أبرز الظواهر التي تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، ويمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، فمع التطور التكنولوجي وزيادة استخدام التقنيات الرقمية، أصبحت الخدمات المالية المتاحة عبر الإنترنت والهواتف الذكية أكثر انتشاراً وسهولة في الوصول إليها، مما يساعد في دعم الشمول المالي للأفراد الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية.

1.2.2:مبادرات تعزيز الشمول المالي في الجزائر والامارات

ان مبادرات تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية تهدف الى زيادة وصول الأفراد والشركات الى الخدمات المالية الرسمية، ويتمثل الشمول المالي في تمكين الجميع من الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات المالية بتكلفة معقولة وفي بيئة آمنه والتي تتمثل في: [2]

<u>الشمول المالي في الجزائر</u> : اتخذت الجزائر عدة إجراءات لتعزيز الشمول المالي، بما في ذلك تقديم الخدمات المالية للفئات الأكثر فقرا وتوسيع نطاق الخدمات في المناطق النائية، وتعزيز الوعي

[1] أمقران خولة، بوثلجة صليحة، دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة ، مكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2022-2023. ص:18.

[2] ذمبية لطرش، وسمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية واهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، المجلد05، العدد02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص:101.

لدى المواطنين، حيث سنقوم بتحليل تأثير التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة 2012-2022.

ان مؤشرات التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر تؤكد ان الجزائرتواجه تحديات كبيرة في تحسين مستوى الشمول المالي في البلاد، حيث يعتبر العديد من المواطنين غير مصرفيين ولا يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المالية الرقمية المتاحة في العالم الحديث. لكن مؤشرات التمويل الرقمي تشير إلى أن هذه الوضعية قد تتحسن في المستقبل.

حيث أن الجزائر بدأت تعتمد التكنولوجيا الحديثة في قطاعها المالي، وذلك من خلال إطلاق العديد من المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في البلاد .لوا تزال الجزائر تسجل إحدى أدنى المستويات في الشمول المالي الرقمي حيث تسعى الحكومة إلى التقاط المدخرات الكبيرة غير المصرفية، وقد تم الشروع في إصلاحات لتعزيز هذه الأداة من أجل إضفاء الطابع الديموقراطي على الخدمات المالية الجماعية ومكافحة الاستعباد المالي والاجتماعي، بالإضافة إلى حقيقة أن شبكة فروع البنك لا تزال غير مهمة بالنسبة لاحتياجات السكان، فإن توزيعها المكاني على كامل الإقليم لا يزال غير متساوي، مما يجعل الوصول صعبا، خاصة بالنسبة للسكان الذين يعانون من البعد جغرافيا.

بالإشارة إلى البيانات التي أدخلها صندوق النقد الدولي للفترة 2014-2019 يلاحظ أن " مؤشر الاختراق المصرفي أقل من 5.17، مما يعني أن معدل اختراق النظام المصرفي منخفض للغاية .. القصة نفسها النسب الائتمان الناتج المحلي الإجمالي والودائع الناتج المحلي الإجمالي، وهي منخفضة مقارنة بعتبة ملائمة الاقتصاد الكلي والتي يمكن أن تصل إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن النظام المصرفي، الجزائري فشل في تضمين رأس المال غير الرسمي، و النتيجة " مؤشر الشمول المالي لعام 2018 أقل من . 0.5 كما تهدف الحكومة الجزائرية إلى تحسين الخدمات المالية الرقمية بوضع

استراتيجيات خاصة تسمح بتعزيز الشمول المالي الرقمي ورفع مستوياته، من خلال تأمين بيئة مناسبة للأعمال، إلا أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا، كما أن حجم المعاملات الرقمية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات و عدد سكان الجزائر الذي يفوق 43.05 مليون نسمة، فقد كانت جهود الجزائر في هذا المجال بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمتعاملين في مجال الشمول المالي الرقمي، بالرغم من أن الحكومة الجزائرية .

- **مؤشرات التمويل الرقمي في الجزائر:**

يعتبر التمويل الرقمي مفهوما شاملا يستخدم لوصف العملية التي تتمثل في إدخال التقنيات الرقمية الحديثة وتحسين النظم التكنولوجية الموجودة لدى المؤسسات والحكومات والمجتمعات مؤشرات التحول الرقمي تساعد على تحديد درجة التقدم الذي حققته الدولة أو المؤسسة في تطبيق تقنيات الاتصالات وتقنية المعلومات وتحليل البيانات وغيرها.

- **تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر (2012-2022)**

ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01) تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر (2012-2022)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الصرافات الآلية 100 ألف	6.10	6.21	6.51	7.61	8.35	8.57	9.13	9.54	9.33	9.31	9.30

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على https://data.worldbank.org/country/dz

يتضح من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع مستمر لنصيب كل فرد بالغ من الصرافات الآلية حيث ارتفعت من 6.10 لكل 100 ألف بالغ إلى سنة 2012 إلى غاية 9.54 لكل 100 ألف بالغ خلال سنة 2019ويرجع سبب ذلك إلى تشغيل الصرافات الآلية خلال تلك الفترة وانتشارها وتحسين البنية التحتية لها وتزايد الطلب عليها من الناس بسبب الراحة والسرعة في الحصول على النقود، حيث سجلت تراجعا في السنوات الأخيرة لتنخفض إلى 9,30 خلال سنة 2022 ويرجع سبب ذلك إلى الوضع الذي يسود البلاد في تلك الفترة من أزمة صحية المرتبطة بانتشار الجائحة التي ضربت العالم ككل، حيث أدت إلى تراجع في حركة التنقل والتجوال، مما جعل البعض يستحيل التنقل للحاجة لاستخدام الصرافات الآلية.

- **مؤشرات الشمول المالي في الجزائر** : تشير بعض الدراسات أن هناك تحسنا تدريجيا في مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلى أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر، بما في ذلك الدخل المنخفض وعدم توفر الخدمات المصرفية في كل المناطق الجغرافية في البلاد.

- مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال السنوات 2012 -2015-2018-2022، الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 02: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين 15 سنة فأكثر في الجزائر

	المجموع				الإناث				الذكور			
السنوات	2012	2015	2018	2022	2012	2015	2018	2022	2012	2015	2018	2022
السنة	33.29	50.48	42.78	44.10	20.41	40.07	29.27	31.19	46.13	60.91	56.25	56.83

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://data.worldbank.org/country/dz

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب معدل الشمول المالي خلال سنوات الدراسة الأربعة، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا من سنة 2012 بنسبة 33.29 إلى سنة 2015 بنسبة عالية تقدر ب 50.48، وسرعان ما تراجع عام 2018 إلى 42.78، ويرجع سبب التراجع إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية.

كما نلاحظ زيادة نسبة ممن يملكون حسابات من مؤسسات مالية رسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر، حيث بلغت نسبة 46.13 للذكور مقابل 20.41 للإناث سنة 2012 و 60.91 للذكور مقابل 40.07 للإناث سنة 2015 و 56.25 للذكور مقابل 29.27 للإناث سنة 2018و 56.83 للذكور مقابل 31.19 للإناث سنة 2022، أي أن هناك فجوة واسعة بين الإناث مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على التمويل الشامل في الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية.

- **مؤشر المقترضون من البنوك التجارية في الجزائر** : يعد مؤشر القروض ذا أهمية لقياس مستوى الشمول المالي وكفاءة المؤسسات المالية فيجذب شرائح المجتمع الاستفادة من المنتجات المالية، ويمثل الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد (1000) بالغ من البنوك التجارية في الجزائر .

الجدول رقم 03: نسبة المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ في الجزائر خلال الفترة 2012-2015-2018-2022

السنة	2012	2015	2018	2022
المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	39.10	42.50	44.60	46.70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://data.worldbank.org/country/dz

نلاحظ فيما يخص مؤشر اقتراض الافراد الذين اقترضوا من البنوك التجارية نسب ضعيفة، حيث بلغت نسبة 39.10سنة 2012 لترتفع إلى 42.50 سنة 2015، لترتفع أيضا إلى 44.60 سنة 2018 لتصل إلى 46.70 ثم 46.80 سنتي 2022 على التوالي، وهذا راجع لنقص تبني الشمول المالي في الجزائر.

- **مؤشر الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين (15) سنة فما فوق**

يقيس هذا المؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية والمصارف.

الجدول رقم 04: نسبة الأفراد المدخرين في الجزائر خلال سنوات 2012-2015-2018-2022

السنوات	2012	2015	2018	2022
النسبة	%4	%14	%11	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://data.worldbank.org/country/dz

فيما يخص مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية والمنتجات المالية والمصرفية في الجزائر، يتبين لنا أن نسبة الادخار في الجزائر منخفضة، حيث سجلت نسبة 4% سنة 2012 وهي نسبة ضعيفة جد، ونلاحظ ارتفاعها في سنة 2015إلى 14% وهذا راجع لارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض مختلف الأسعار، أما في سنة 2018 فانخفضت النسبة الى 11% وهو أمر طبيعي لأن الجزائر في تلك الفترة كانت تعيش في صدمة راجعة لانخفاض أسعار البترول، والتي تسببت في انخفاض الانفاق الحكومي مما أدى إلى زيادة بعض الأسعار والذي تسبب في تراجع نسبة الادخار.

في الإمارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة واحدة من الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية في التحول الرقمي، وتتخذ الدولة خطوات جادة لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال، إذ تشمل بعض المؤشرات الرئيسية للتحول الرقمي في الإمارات العربية المتحدة وهي كالتالي :

الجدول رقم 05:مؤشر تطور ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف (بالغ) في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2022/2012

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ماكينات الصرف الآلي لكل 100 الف بالغ	53.86	56.89	58.78	61.12	64.38	65.42	65.37	64.48	60.91	52.49	51.70

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://data.worldbank.org/country/dz

يتضح من خلال الجدول أعلاه، ارتفاع مستمر لنصيب كل فرد ألف بالغ من ماكينات الصراف الآلي، وهذا الارتفاع مرتبط بزيادة استخدام التكنولوجيا والحاجة المتزايدة الى خدمات البنوك والمصارف، حيث ارتفعت النسبة من 53.86 لكل 100 ألف بالغ إلى 65.37 لكل 100 ألف بالغ وهذا خلال الفترة من 2012 إلى 2018 أما في الفترة من 2019 الى 2022فكانت النسبة تتراوح بين 64.48 لكل 100 ألف بالغ إلى 51.70 ألف بالغ، ويرجع سبب ذلك إلى الظروف التي جعلتها لم ترتفع في هذه الفترة بل انخفضت في السنوات الأخيرة يرجع سببها الرئيسي للأوضاع التي عاشها العالم.

- **مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة** تعد مؤشرات الشمول المالي أحد المفاهيم الاقتصادية الهامة والتي تعتبر أساسية جدا للتنمية الاقتصادية في أي دولة، وتوفير فرص اقتصادية متساوية لجميع فئات المجتمع، وتتعلق هذه المؤشرات بالتأكد من قدرة الافراد والأسر على الحصول على الخدمات المالية المناسبة والمتوفرة في السوق تحظى مؤشرات الشمول المالي في الإمارات العربية المتحدة، بالاهتمام لخلق بيئة اقتصادية مناسبة للجميع

وذلك عبر تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية عن طريق توفير الخدمات المصرفية والتأمينية والاستثمارية للمجتمع بأسعار معقولة وبمتناول الجميع.

وبحسب الاحصائيات، فإن ما يقارب من 99% من السكان في الإمارات العربية المتحدة يمتلكون حسابات مصرفية، ويتمتعون بوصول واسع إلى خدمات البنوك، بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الإماراتية تشجع على الاستثمار في سوق التأمين، والذي يوفر للمواطنين والمقيمين في الدولة خيارات تأمين متعددة.

- **مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الإمارات العربية المتحدة**: مؤشر ملكية الحسابات هو مقياس يستخدم لتحديد نسبة ملكية حساب أو حسابات مالية في مؤسسات مالية مثل البنوك والشركات المالية الأخرى، يتم حسابه عن طريق تحليل العدد وحجم الحسابات التي تعود إلى العميل أو المستخدم النهائي. سوف نعرض في الجدول التالي مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 سنة في الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 06: مؤشر ملكية الحسابات مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 لسنة 2012-2022.

	المجموع				الإناث				الذكور			
السنوات	2012	2015	2018	2022	2012	2015	2018	2022	2012	2015	2018	2022
نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات مالية	59.73	83.74	88.21	85.74	47.21	67.68	76.42	86.68	68.78	89.98	92.67	85.39

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://data.worldbank.org/country/dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد مستمر في مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات الدراسة الأربع هذا راجع لسباب متعددة كالزيادة العمليات الحسابية وزيادة عدد العملاء الذين يفتحون حسابات جديدة لديها، وكذلك زيادة في الاستثمارات في المؤسسات المالية، فنلاحظ أن مجموع نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات المالية في سنة 2012 كانت 59.73% وهو معدل مقبول نسبيا، ثم ارتفع في سنة 2015 إلى 83.74% وهي نسبة جيدة مقارنة بدول العربية، وفي سنة 2018 ارتفع بحوالي 5% عن سنة 2015 أما في سنة 2022 فقد انخفضت النسبة وكانت 85.74%.

- **مؤشر المقترضون من البنوك التجارية في الإمارات العربية المتحدة :**

مؤشر المقترضون من البنوك التجارية في الإمارات هو مؤشر يعكس حجم الاقتراض من البنوك التجارية في الإمارات، وهو من المؤشرات الحيوية التي تعكس الوضع الاقتصادي للبلد. يتم حسابه عن طريق جمع البيانات من البنوك التجارية الموجودة في الإمارات، ويشمل هذا المؤشر كل من القروض الممنوحة للافراد والشركات والمؤسسات، ويتم تحديث المؤشر بشكل دوري، الجدول التالي بين نسبة الزيادة المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم 07: نسبة المقترضون من البنوك التجارية في الامارات العربية المتحدة خلال 2012-2022

السنة	2012	2015	2018	2022
المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	-	471.90	541.60	543.10

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على https://data.worldbank.org/country/dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ألف بالغ في الإمارات العربية المتحدة كانت مرتفعة طول سنوات وهذا راجع لكثرة الطلب على الحصول على القروض وهذا من أجل دعم المشاريع الاستثمارية والتجارية، حيث كانت النسبة في سنة 2015 حوالي 471، أما في سنة 2018 فقد ارتفعت قليلا، تم في سنة 2022 فقد عاودت بالارتفاع وهذا راجع لتسهيلات التي قامت بها الحكومة الإماراتية من أجل تحسين ظروف القرض والاقراض للعملاء.

2.2 آليات وسبل تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية

تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية له أهمية كبيرة ويعود بفوائد متعدد على الأفراد والمجتمعات الاقتصادية، إذ يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، والتي تتمثل فيمايلي:[1]

<u>في الجزائر:</u>

من أهم المعيقات التي تواجه الشمول المالي الجزائر المالي كالاتي :

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكلف زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الأونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل؛
- الثقافة المالية تلعب دورا فعالا في تغيير الذهنيات، حيث نجد أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة يركزون بشكل كبير على نقص التمويل لديهم بينما الأشخاص المتعلمون يركزون على أمور تقنية مثل المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل؛

[1] ذهبية لطرش، وسمية حراق، المرجع السابق، ص: 110.

- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد المؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOs) وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وأشار في على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية اشرافية مستقلة؛
- تواجه الصيرفة الإسلامية عقبات حالت دون انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة، ويبقى المشكل في عدم امتلاك البنك المركزي؛
- لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك التقليدية عبر وحداتها الإسلامية؛
- انعدام المنافسة بين المؤسسات المالية نتيجة هيمنة القطاع المصرفي العمومي، حيث تقوم بتقديم منتجات متشابهة ما عدا البنوك الخاصة والتي تتميز بالتكاليف العالية في تقديم خدماتها المختلفة.

سبل تعزيز الشمول المالي في الجزائر:[1]

أهم الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي الرقمي، ما يلي :

- **تعزيز البنية التحتية المالية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتسهيل وصول المواطنين للخدمات المالية عن طريق :**
- **البيئة التشريعية** : وضع إطار تشريعي مناسب لدعم منهج الشمول المالي من خلال تطوير وتعديل التعليمات والقرارات التي تدعم الأولويات على النحو المحدد؛
- **تنفيذ الشبكة**: تعزيز الموقع الجغرافي من خلال توسيع شبكة وكالات مقدمي الخدمات المالية ودعم إنشاء وكالات أو مكاتب صغيرة المقدمي الخدمات، كما يشجع على إنشاء نقاط وصول

[1] حيزية بنية، ابتسام عليوشقربوع، المرجع السابق، ص: 80.

للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك ونقاط البيع والأوراق المالية وغيرها، وفقا لتشريعات الدولة؛

- **تطوير أنظمة الدفع والتسوية:** تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتسويتها بين مقدمي الخدمة خلال المواعيد النهائية المناسبة لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛
- **الاستفادة من التقدم التكنولوجي**: العمل على تطوير وتحسين التواصل وتبادل المعلومات من خلال توسيع عرض الخدمات المالية الرقمية، بأقل تكلفة وزيادة الكفاءة؛
- **توفير قاعدة بيانات كاملة**: العمل على تفعيل دور مكاتب المعلومات الائتمانية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تسجل التاريخ الائتماني للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كذلك المنقولة، واتخاد الإجراءات الازمة لضمان أن الموردين والعملاء لديهم حق الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها الضمان الشفافية وحماية حقوق الجميع؛
- **توفير حماية مالية أفضل للزبون من خلال** : تأكد من أن العميل يستفيد من المعاملة العادلة والشفافية المنتجات والخدمات المالية، بسهولة وبتكلفة معقولة وجودة.
- تقديم المعلومات الضرورية والدقيقة في جميع مراحل العلاقة للعميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح عن طريقة شفافة للبيانات للعملاء من خلال التأكد من إبلاغهم بها الفوائد والمخاطر المرتبطة بالمنتج أثناء تطوير آلية لإبقاء العملاء على اطلاع دائم بجميع التحديثات والتغييرات في المنتجات والخدمات؛
- القدرة على تقديم المشورة بناءا على احتياجات العملاء وتعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛
- حماية البيانات المالية للعملاء وتطوير الآليات مناسبة لرصد حقوقهم والدفاع عنها؛

- وضع آليات للتعامل مع شكاوى العملاء في فترة زمنية معقولة، والتأكد من أنهم مستقلون وغير متحيزين؛
- **تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية:** من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لصالح الأفراد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مع مراعاة :

- احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفة أثناء تصميم المنتجات والخدمات المخصصة لهم طرحها في السوق، فضلا عن ابتكار المدخرات الجديدة والتأمين ووسائل الدفع بخلاف القروض؛
- تعزيز المنافسة بين موردي المنتجات والخدمات المالية، لتقديم المزيد من الخيارات للعملاء وتحسين القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على مستوى عال من الجودة في الخدمات، مما يتيح للعملاء الاختيار بسهولة وشفافية المنتجات بتكاليف معقولة؛
- تخفيض الضرائب والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذلك التي تقلل من تقديم الخدمات المالية غير الملائمة عن طريق مقابل دفع العمولات من قبل العميل مراعاة وضع العملاء أثناء العلاقة من أجل تجنب التعرض للاستغلال من قبل مقدمي الخدمات المالية من خلال المبالغة فيها مديون؛
- التخفيف من الاحتياجات التمويلية من خلال مراجعة التعليمات سارية المفعول من قبل السلطات الرقابية.

في الإمارات:

الشمول المالي في الإمارات يواجه عدة تحديات ومعوقات رغم الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيزه. من أهم هذه المعوقات:[1]

1. **الثقافة المالية المحدودة**:نقص الوعي والمعرفة المالية بين بعض الفئات السكانية، خاصة بين العمالة الوافدة وأصحاب الدخل المحدود، مما يؤدي إلى ترددهم في استخدام الخدمات المالية الرسمية؛
2. **الوصول إلى الخدمات المالية:** رغم التقدم في الخدمات الرقمية، ما زالت هناك فئات من المجتمع تجد صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة في المناطق الريفية أو النائية، قد تكون بعض الفئات مثل كبار السن أو العمالة الوافدة غير مألوفة باستخدام التكنولوجيا المالية؛
3. **التكاليف المرتبطة بالخدمات المالية:** التكاليف المرتفعة لبعض الخدمات المصرفية قد تشكل عائقاً أمام الشمول المالي، حيث قد لا يتمكن الأفراد ذوو الدخل المنخفض من تحمل رسوم الحسابات المصرفية أو خدمات التحويلات المالية؛
4. **الإجراءات التنظيمية** :الإجراءات الروتينية والمتطلبات المعقدة لفتح حسابات مصرفية أو الحصول على خدمات مالية قد تكون عائقاً، خاصة للأفراد الذين لا يمتلكون جميع الوثائق المطلوبة؛
5. **التحول الرقمي**: رغم الانتشار الواسع للتكنولوجيا المالية، قد يواجه بعض الأفراد صعوبة في التأقلم مع التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى عدم استفادتهم من الخدمات الرقمية المتاحة؛

[1] حيزية بنية، ابتسام عليوشقربوع، المرجع السابق، ص: 90-92.

6. **الثقة في النظام المالي** :قد يكون هناك نقص في الثقة بين بعض الأفراد والنظام المالي الرسمي، مما يدفعهم للاعتماد على حلول مالية غير رسمية أو تقليدية؛
7. **المنافسة في السوق** - *:قد تفتقر بعض المناطق إلى تنوع في مقدمي الخدمات المالية، مما يحد من الخيارات المتاحة للأفراد ويقلل من قدرة المنافسة على تحسين جودة الخدمات وتخفيض التكاليف .8. **الفجوة في التعليم المالي** :عدم وجود برامج تعليم مالي كافية يمكن أن يؤدي إلى نقص في فهم الأفراد لأهمية الخدمات المالية وكيفية استخدامها بشكل فعال،هذه المعوقات تستوجب استراتيجيات متكاملة وسياسات مبتكرة لمواجهتها، وذلك لتحقيق هدف الشمول المالي الكامل في الإمارات.

سبل تعزيز الشمول المالي في الامارات:

تعزيز الشمول المالي في الإمارات يتضمن عدة جوانب وسياسات تهدف إلى ضمان وصول الجميع، بما في ذلك الفئات المحرومة والمهمشة، إلى الخدمات المالية. إليك بعض السبل التي يتم اعتمادها لتعزيز الشمول المالي في الإمارات:

1. **التكنولوجيا المالية:** تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية لتوفير حلول مبتكرة للوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية بسهولة وبتكلفة منخفضة - .دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتقديم حوافز لها لتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة؛
2. **الخدمات المصرفية الرقمية** :التوسع في تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة لتسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية وإجراء المعاملات المالية - .تقديم منصات دفع إلكترونية متطورة وآمنة؛

3. **التوعية المالية** :تنظيم حملات توعية لتعريف الجمهور بأهمية الشمول المالي وكيفية الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة، توفير برامج تعليم مالي لتعزيز الثقافة المالية بين المواطنين والمقيمين؛
4. **السياسات التنظيمية**:تطوير أطر قانونية وتنظيمية تدعم الشمول المالي وتشجع الابتكار في تقديم الخدمات المالية، تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية والحصول على التمويل، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
5. **التعاون بين القطاعين العام والخاص** :تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية لتوفير حلول مالية شاملة، دعم مبادرات الشراكة بين البنوك والشركات التكنولوجية لتقديم خدمات مالية متكاملة؛
6. **التمويل متناهي الصغر** :دعم برامج التمويل متناهي الصغر التي تستهدف الفئات ذات الدخل المحدود والنساء لتشجيع ريادة الأعمال وتحسين مستوى المعيشة، توفير قروض صغيرة وبرامج تمويل ميسرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
7. **البنية التحتية المالية** :تحسين البنية التحتية للخدمات المالية في المناطق الريفية والنائية لضمان وصول الجميع إلى الخدمات المصرفية، تطوير شبكات الدفع الفوري وتحسين الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية .تتبنى الإمارات استراتيجية شاملة لتعزيز الشمول المالي، مع التركيز على الابتكار التكنولوجي وتطوير السياسات التنظيمية المناسبة لضمان تحقيق هذا الهدف.

3. دراسة مقارنة التمويل الرقمي والشمول المالي في المنطقة العربية الجزائر والإمارات

الجزائر و الإمارات العربية المتحدة تختلفان في العديد من الجوانب، كالحجم وعدد السكان، إذ تعتبر الجزائر أكبر بلد في إفريقيا من حيث المساحة وتملك تعداد سكاني يصل إلى 44 مليون نسمة، في

حين تعد الإمارات من الدول الصغيرة من حيث المساحة بعدد سكاني يصل إلى 9.2 مليون نسمة، أما من حيث التنمية الاقتصادية فالإمارات تمتلك اقتصادا متقدما ومتنوعا يعتمد على صناعات مثل النفط والغاز والسياحة والخدمات المالية، بينما الجزائر تعتمد بشكل كبير على صناعة النفط والغاز الطبيعي، أما من حيث السياسة الخارجية فالإمارات والجزائر يختلفان في توجهاتهما السياسية الخارجية، فالإمارات تعمل على تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى وتطوير صورتها الدولية .بشكل عام يمكن القول إن الإمارات تتميز بتطورها الاقتصادي والاجتماعي وتنوعها، بينما الجزائر تواجه تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة

1.3 المقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث التمويل الرقمي تشهد الجزائر والإمارات تحولا رقميا كبيرا في السنوات الأخيرة، ولكن هناك اختلافات بين البلدين في مجال التمويل الرقمي، ففي الإمارات يتميز التمويل الرقمي بالتركيز على التحول الذكي والتقنيات الحديثة التي تهدف إلى تحسين جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحكومة والصحة، فعلى سبيل المثال، وظفت دبي تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والبلوك تشين لتطوير جميع جوانب حياة المواطنين وتحسين جودة الخدمات الحكومية.

الجدول رقم 08: مقارنة مؤشر عدد الصرفات الآلية لكل 100 ألف بالغ بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2012-2022)

السنوات	الجزائر	الإمارات
2012	6.10	53.86
2013	6.21	56.86
2014	6.51	58.78
2015	7.51	61.12
2016	8.35	64.38
2017	8.57	65.48
2018	9.13	65.37
2019	9.54	64.48
2020	9.33	60.91
2021	9.31	52.49
2022	9.30	51.70

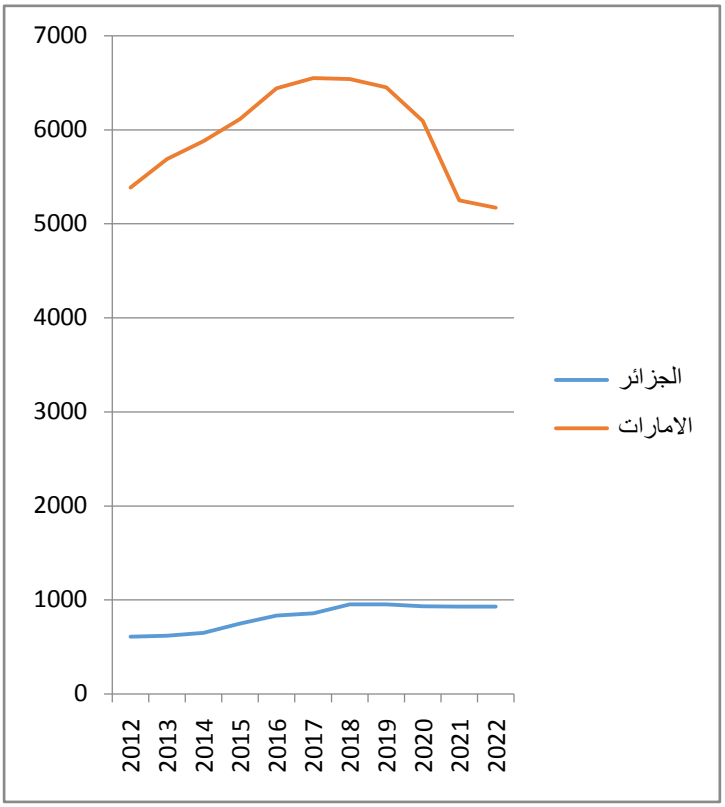

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

حيث نلاحظ من الجدول انه لا يوجد تشابه على الإطلاق بين نسبة ماكينات الصرف الآلي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة، وهذا راجع لتقدم التي تعيشه الإمارات.

هناك العديد من أوجه الاختلاف حول ماكينات الصراف الآلي بين الجزائر والإمارات حيث بلغت نسبة الجزائر 6.10 سنة 2012 في حين الإمارات سجلت 53.86 من نفس السنة، وبلغت في 2013 نسبة الجزائر 6.21 في حين الإمارات 56.86، وبلغت في 2014 نسبة الجزائر 6.51 والإمارات 58.78 ، لتصل سنة 2015في 2017الجزائر 7.51 مقارنة بالإمارات 61.12، وفي 2016 الجزائر 8.35 مقابل 64.38 في

الإمارات، وسنة في الجزائر 8.57 مقابل 65.48، في سنة 2018 الجزائر 9.13 والإمارات 65.37، في 2019 الجزائر 9.54 اما الإمارات 64.48 في 2020 الجزائر 9.33 والإمارات 62.91، وفي سنة 2021 في الجزائر 9.31 والإمارات 52.49، أما في سنة 2022 انخفضت نسبة الجزائر إلى 9.30 مقابل إخفاض كذلك في الإمارات إلى 51.70 في البلدين إلا أن الإمارات لم يؤثر عليها لأنها ساهمت في خلق بيئة افتراضية صالحة لاستيعاب معظم الانشطة وممارستها عن بعد لان اعتمادها على مختلف ادوات التكنولوجيا والاتصال ساهم بشكل فعال في تحسين أداء البنوك وتعظيم الأرباح عكس الجزائر رغم اعتمادها على بعض الوسائل إلا انها لم تكن لها البنية التقنية الحديثة التي توفر تقنيات متطورة وشبكة اتصال كاملة تربط بين البنوك الجزائرية.

2.3المقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث الشمول المالي

تختلف الجزائر والإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في مستويات الشمول المالي في الجزائر معدل الشمول المالي أقل بكثير من الإمارات على عكس الإمارات أعلى بكثير من الجزائر ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف بعض الخدمات المالية وعدم توفرها في مناطق بعيدة عن المراكز الحضرية، يمكن القول أن الإمارات العربية المتحدة تقدمت كثيرا في تعزيز الشمول المالي في حين تحتاج الجزائر للمزيد من الجهود لتعزيز هذا المجال .

المقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث مؤشرات الشمول المالي

يعتمد مؤشر ملكية الحسابات على عدد الحسابات المصرفية التي يملها الفرد او العائلة، وهذا يختلف بين البلدان ونوضح ذلك كالآتي:

الجدول رقم 09المقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة من حيث مؤشرات الشمول المالي:

	الجزائر			الإمارات		
السنوات	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور
2012	33.29	20.41	46.13	56.73	47.21	68.78
2015	50.48	40.07	60.91	83.74	67.68	89.98
2018	42.78	29.27	56.25	88.21	76.42	92.67
2022	44.10	31.19	56.83	85.74	86.68	85.39

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول انه لا توجد تشابه من حيث ملكية الحسابات بالنسبة للجزائر والإمارات، مقارنة كل من عنصري كل فئة للسنوات 2012-2022، يتضح أن ملكية حساب مصرفي في المؤسسات المالية في الامارات سجلت معدلات مرتفعة خلال 2012، فضلا عن الارتفاع الملاحظ خلال السنوات 2015-208-2022 كما شهدت هذه النسب تحسنا ملحوظا بالنسبة لكل فئات المجتمع الاماراتي وخاصة بالنسبة لفئة الاناث كما نلاحظ انخفاض الفجوة لفئة الذكور ما بين السنوات 2022-2018-2015، حيث تراوحت نسبة الانخفاض حوالي 7% في السنوات المذكور سالفا.

الا ان الجزائر كانت العكس تماما بالنسبة لفئة الذكور لانها ارتفعت بانتظام في السنوات 2012 الى غاية 2022 أما الأثاث كانت متذبذبة بين السنوات 2022-2018-2015.

حققت الإمارات نتائج جيدة وذلك لاهتمام نجاح وجهود دولة الإمارات في إطار قضية الشمول المالي وتعزيزه أما الجزائر كانت نتائجها كذلك في تحسن ما عدا السنوات الأخيرة 2018-2022 وذلك بتأثير مختلف لعوامل الثقافية والتعليمية والبيئية الاجتماعية.

المقارنة بين الجزائر والإمارات من حيث مؤشر المقرضون من البنوك التجارية

تخلف الأنظمة المصرفية والتمويلية في البلدين بخصوص إعداد المقترضين من البنوك التجارية ونبرز فيمايلي:

الجدول رقم 10: مقارنة مؤشر المقترضون في البنوك التجارية بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة 2012-2022

السنوات	الجزائر	الإمارات
2012	39.10	-
2015	42.50	471.90
2018	44.60	541.60
2021	46.70	469.70
2022	46.80	543.10

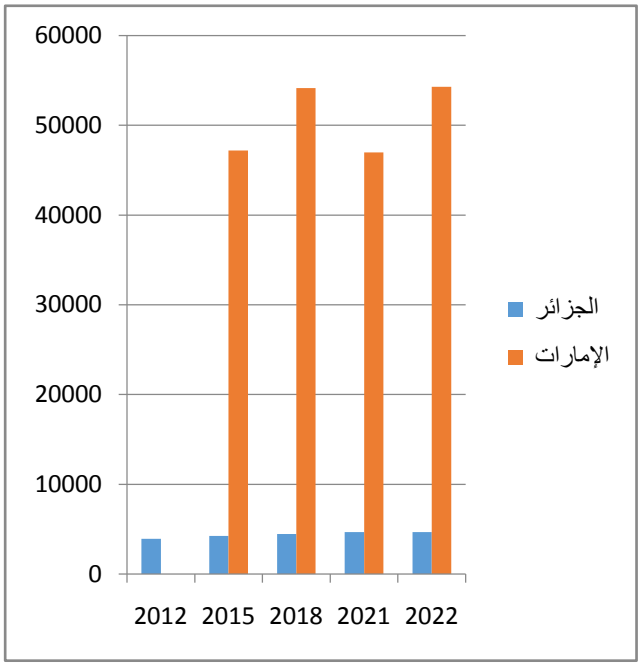

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه لا يوجد تشابه بين الجزائر والإمارات من خلال مؤشر المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة.

حيث نلاحظ أيضا ان مؤشر المقترضون لكل 1000 بالغ لسنة 2012 كانت 39.10 لترتفع لسنة 2015 الى 42.50 مقابل 471.90 في الإمارات، كما ان سنة 2018 شهدت ارتفاع آخر 44.60 بينما ارتفعت الإمارات بـ 541.60 وسنة 2021 ارتفعت أيضا في الجزائر بـ 44.60 والإمارات بـ 469.70 هذه الأخيرة استمرت في الارتفاع لتصل الى 543.10.

نصل في الأخير الى ان الإمارات تحمل قيم مرتفعة ومتزايدة جدا عن الجزائر، هذا لتحسن المسجل بالنسبة للإمارات راجع الى جهود الإماراتية في تحسين توفير التمويل للأفراد والفئات المهتمة والقضاء على الصعوبات عكس الجزائر.

المقارنة بين الجزائر والإمارات من حيث مؤشر الادخار في مؤسسات مالية ومصرفية:

يعرف مؤشر الادخار بأنه النسبة بين الادخار والدخل القومي، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة الفرد او الأسرة على الادخار والاستثمار في المستقبل، إذ تختلف الجزائر والإمارات في مستوى الادخار وفقا للبيانات المتاحة وهي كالتالي:

الجدول رقم 11: مقارنة مؤشر السكان البالغين 15+ حسب الفئات ممن ادخرو في مؤسسات مالية ومصرفية رسمية في الجزائر والإمارات العربية المتحدة 2012-2022.

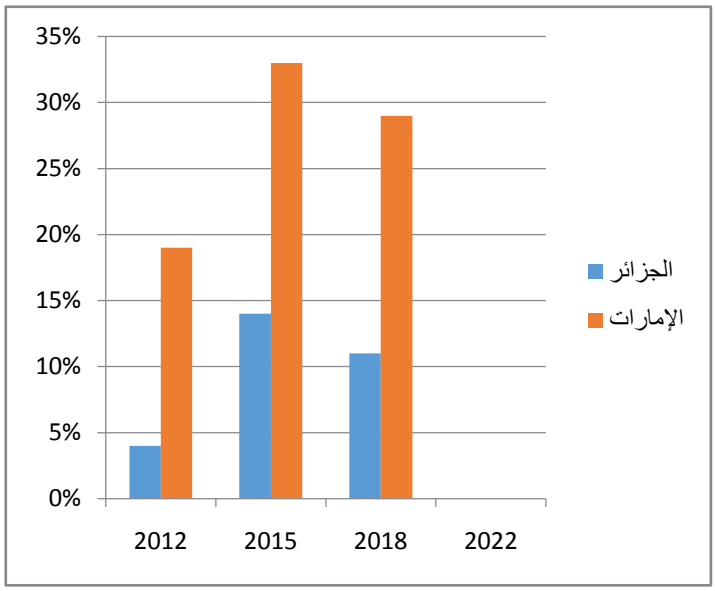

السنوات	الجزائر	الإمارات
20120	%04	%19
2015	%14	%33
2018	%11	%29
2022	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد تشابه بين الجزائر والإمارات من خلال نسبة الأفراد الذين ادخروا في المؤسسات المالية الرسمية.

ونلاحظ أيضا ان الإمارات تتمتع بمستوى من الشمول المالي والجزائر في المستوى تحت المتوسط بنسبة 4% يقابلها 19% سنة 2012 لتصل 2015 الى 14% في الجزائر يقابلها 33% في الإمارات لتنخفض 2018 بنسبة 11% في الجزائر 29% في الإمارات.

يرجع سبب الانخفاض في الإمارات الى ارتفاع معدلات التضخم والتغيرات الاقتصادية والديون ولذلك ينصح بالحفاظ على التوازن بين الإنفاق والادخار لتحسين التحكم في حياة الأفراد، إما الجزائر يرجع سبب الانخفاض الى ارتفاع تكاليف المعيشة وتضخم الأسعار والتغير في سياسة الحكومة الجزائرية، تراجع أسعار المحروقات والنفط التبذير والاستهلاك المفرط هذا الأخير مشكلة تواجهها الكثير من مجتمعاتنا.

4 **المقارنة من حيث المساهمة بين الجزائر والإمارات** :المقارنة من حيث المساهمة يمكن أن تستند إلى عدة جوانب، بشكل عام تعد الإمارات من الدول المساهمة في العديد من الجوانب الدولية، بينما يركز الاهتمام في الجزائر بشكل كبير على صادراتها النفطية وفيما يلي بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها:

يعتبر التمويل الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العوامل الرئيسية التي تساعد على تعزيز الشمول المالي بين الدول، بما في ذلك الجزائر والإمارات، وتؤثر هذه التقنيات على الطريقة التي يمكن للأفراد والمؤسسات تبادل الأموال وإدارة الحسابات المالية بشكل أفضل وأكثر فعالية بالنسبة للجزائر، يمثل تعزيز البنية التحتية للاتصالات والتقنيات الحديثة فرصة كبيرة لتحقيق الشمول المالي وتحسين وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وبالتالي تحسين جودة الحياة، كما يمكن للمؤسسات المالية الاستفادة من تلك التكنولوجيات لتقديم حلول تمويلية تناسب احتياجات المجتمع، وفيما يتعلق بالإمارات، فإن التحول الرقمي شكل جزءا حاسما من رؤية الدولة لتطوير الاقتصاد الرقمي وهو ما يدعم بشكل كبير تحقيق الشمول المالي، وتعمل الإمارات على تشجيع الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا المالية، وتبني أساليب عمل تقنية متطورة في قطاع الخدمات المالية، ولذلك فإن التحول الرقمي يمكن أن يساعد الجزائر والإمارات على تحسين الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

إن النتائج التي حققتها دولة الإمارات في إطار الخدمات المالية الرقمية لتعزز الشمول المالي، والتي تحتل المراتب الأولى على مستوى مجموعة الدول العربية خاصة، ويعود للعوامل التالية :

- البنية التشريعية المحفزة، حريصة الإمارات على نص تشريعات وإنشاء حاضنات ومراكز ابتكاريه ومسرعات أعمال؛
- إقامة الشراكة بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية؛

- الاستفادة من الخبرات الأجنبية بإقامة السلطات النقدية والمالية بدولة الإمارات شراكة مع شركات رائدة في مجال الخدمات المالية الرقمية؛
- المركز المالي والاقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة؛
- الدعم الاستراتيجي المتواصل من قبل حكومة الإمارات؛
- تعزيز شبكة حماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية؛
- الهواتف الذكية والمكافآت لتوفير وسيلة دفع سريعة مبتكرة للعملاء؛
- تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع شبكة الهاتف المحمول وانتشاره بصورة جيدة عبر كافة المناطق وارتفاع تغلغل الانترنت، وتطور أداء القطاع المصرفي.

ولذلك من الصعب المقارنة بين الإمارات والجزائر من حيث المساهمة في التمويل الرقمي حيث تختلف الدولتين في العديد من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالتحول الرقمي بما في ذلك:

- **البنية التحتية الرقمية** : تمتلك الإمارات بنية تحتية قوية في مجال التقنية والاتصالات وتستثمر بشكل كبير في تحديث البنية التحتية الرقمية، مما يجعلها تتصدر المنطقة في هذا المجال بالمقارنة تشير التقارير إلى أن الجزائر تعاني من قصور في البنية التحتية الرقمية يؤثر سلبا على تمويل الرقمي .
- **اعتماد التكنولوجيا** : تتفوق الإمارات في استخدام التكنولوجيا، وتقوم بتطوير واعتماد حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والاستشعار الذكي، وتسعى إلى تطوير قطاعات الصناعات الرائدة بواسطتها في المقابل، لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي والغازي ولم تستثمر بشكل كبير في التكنولوجيا الحديثة.

- **التنظيم الرقمي**: تقوم الإمارات بتعزيز بيئة العمل الرقمية وتشجيع ابتكار وريادة الأعمال، وتتبنى سياسات حكومية تدعم التمويل الرقمي على الجانب الآخر تعاني الجائر من تحديات في التنظيم الرقمي وتفتقر إلى الوضوح في السياسات الحكومية المتعلقة بالتمويل الرقمي.

بصفة عامة يمكن القول أن الإمارات أكثر تقدما وتميزا في تمويل الرقمي بسبب الاستثمار الكبير في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا، وتوفير بيئة تشريعية لزيادة الأعمال والابتكار رقميا مقارنة بالجزائر التي تواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات عن طريق تحليل مؤشرات التمويل الرقمي والشمول المالي في البلدين خلال الفترة 2012-2022يتبين لنا مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي، من خلال التحسن المسجل في مؤشرات الشمول المالي حسب قاعدة بيانات البنك الدولي، كما تتباين النتائج المسجلة حسب إجراءات كل دولة، إذ نلاحظ وجود فارق كبير بين البلدين حيث تظهر الإمارات في محور التمويل الرقمي بأنها تتفوق على الجزائر بشكل كبير فيما يخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشار خدمات الانترنت.

الخـــــــاتمة

يسهم الشمول المالي بشكل كبير في الحد من الفقر وتحسين الوضعية الإجتماعية في المجتمع من خلال تعزيز وصول مختلف فئات المجتمع إلى الخدمات المالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع قدراتهم وتحسن فرص التمويل لمنشأتهم الصغيرة، بهدف دمجهم في النظام المالي الرسمي، ولقد ساعد التطور الكبير لوسائل الإتصال عبر الانترنت والتقنيات الحديثة على تمكين المؤسسات المالية من توسيع نطاق الشمول المالي وتعزيزه، وذلك من خلال تفعيلها للتكنولوجيا المالية اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والتكنولوجيا الرقمية.

حيث يسهم التمويل الرقمي في تحقيق الإدماج المالي وتحقيق أثار إيجابية في الاقتصادية الناشئة والمتقدمة وغالبا ما تكون الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتغير أكثر قيمة لهم من التكلفة الأعلى التي سيدفعونها للحصول على هذه الخدمات من البنوك الرسمية.

من خلال هذه الدراسة التي سعت لإبراز دور التمويل الرقمي بمختلف تقنياته في تعزيز الشمول المالي والوقوف على واقع الشمول المالي في المنطقة العربية، توصلنا المجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. نتاج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، يتبين لنا صحة الفرضيات من عدمها كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** يشمل التمويل المالي مجموعة واسعة من الأدوات والمنتجات المالية ويمكن ان يتم توجيهها الى مختلف الأغراض مثل تمويل الشركات والاستثمار في المشاريع وتمويل الحكومات والقروض الشخصية وغيرها.

- **الفرضية الثانية:** صحيح، الشمول المالي يعتبر هدفاً مهماً لتنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. تطوير إستراتيجية وطنية متكاملة لتعزيز الشمول المالي يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في توفير الخدمات المالية للجميع، بما في ذلك الفئات غير المُخدمة حالياً.
- **الفرضية الثالثة** : نعم كلا البلدان يعملان على تعزيز الشمول المالي بالاعتماد على التمويل الرقمي.

2. **<u>نتائج الدراسة</u>**

- التمويل الرقمي يسهم في زيادة الناتج الداخلي الخام للاقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى تحقيق الشمول المالي .
- يسمح التمويل الرقمي بمراقبة حركة الأموال والتقليل من العملات المزيفة وتبيض الأموال، وسرعة إنجاز المعاملات؛
- التمويل الرقمي يسمح بتيسير وتبسيط المعاملات المالية، مثل توفير منصات الدفع الالكتروني وتحويل الأموال بين الأفراد، وهو ما يحقق أهداف الشمول المالي .
- مستوى الشمول المالي في المنطقة العربية لازال دون المأمول .
- البلدان العربية متفاوتة فيما بينها من حيث مستوى الشمول المالي حيث تميزت دول الخليج بمستوى مرتفع من الشمول المالي تجاوز المتوسط العالمي .
- الدول العربية تبنت سياسات عديدة لتعزيز الشمول المالي سواء بصفة فردية أو بالشراكة مع الهيئات الإقليمية والدولية.

3. توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل لها نقدم بعض التوصيات الاقتراحات الآتية :

- ضرورة تطوير البنية التحتية لتعزيز الشمول المالي؛
- يجب نشر التوعية والثقافة المالية والتعريف بالمنتجات المالية؛
- العمل على تبنى إستراتيجية كاملة وواضحة لتحسين الشمول المالي؛
- تنويع التطبيقات البنكية وتعرف المواطنين بكيفية استخدامها مما يساعد على تحقيق الشمول المالي؛

قـــــــائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية

أولا: المذكرات الجامعية

1. **أطروحات دكتوراه**

- حراق سمية، **فرص وتحديات استقرار النظام المالي العالمي في ظل تنامي التمويل الرقمي** ، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2022-2023.

2. **رسائل ماجستير**

- حنين محمد بدر عجور ، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة،** رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، بغزة، 2017.

3. **مذكرات ماستر**

- مسقم عبد النور، بن عادل بلال ، **أثر التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة بنك الجزائري الخارجي BEA**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2022-2023.

ثانيا: المجلات والملتقى الجامعية

1. **المجلات الجامعية**

- أحمد فؤاد خليل، **آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد03، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، سبتمبر 2015.

- بطاهر بختة، عقون عبد الله، **الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، تجارب بعض الدول**، ورقة بحقية مقدمة للملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لتدعيم التنمية المستدامة، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة، 05-06 ديسمبر 2018.
- بلحسين فاطمة الزهراء، عادل فاطمة الزهراء ، **دور تقنيات التمويل الرقمي في تسريع وتيرة التحول للاقتصاد الرقمي، دراسة تحليلية** ، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجلد09، العدد03، سبتمبر 2020.
- بن موسى محمد، **اثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العام 2017**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018.
- جار الله حمو إسكندر، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد09، العدد33، 2020.
- حدة بوتبينة،**أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية** ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي لعام 2018، مجلة دراسات محاسبة ومالية، جامعة باتنة، 2018 .
- دبوش عبد القادر، نورة بيري، **دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي** ، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 06، العدد01، جوان 2023.
- دحمان نوال، دوفي قرمية، **دور التمويل الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية – دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2020**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد07، العدد01، 2023.

- سعيدان آسيا ، نصيرة محاجبية ، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب** ، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد10، العدد03، 2018.
- شنبي صورية ،بلخضر السعيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد02، 2018.
- شنبي صورية، بن لخضر السعيد، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد03، العدد02، 2018.
- فريد زكريا عبيد، طيب موسلي، **فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد06، العدد02، 2021.
- نادية لوزري، **واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه** ، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد02، العدد02، ديسمبر 06، 2021.
- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسين، **مؤشر قياس الشمول المالي في العرق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية** ، بغداد، البحوث المنشورة محكمة، المجلد الثاني، 28-2018/10/29.
- نيد صفاء، **تقدير تأثر الشمول على النمو الاقتصادي في الجزائر (2004-2019)**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد16، العدد02، جامعة الجلفة، 2022.
- هند ريم، بوجاني عبد الحكيم، **التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد01، 2023.

2. **الملتقيات الجامعية**

- بن عامر زوبير، براهمي حنان، **الشمول المالي في الدول العربية واقعة وآليات تعزيزه، الملتقى الدولي حول تجارب وجهود الدول النامية في تحقيق الشمول المالي،** واق وأفاق، جامعة سطيف.
- مغنم محمد ، سفيان أبحري ، **دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية**، مجلة المدبر، عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية، فرص وتحديات، المجلد09، 2022.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

- Haning A and Jansen, **S.Financial report and Financial Stability:** current policy issues, Washington, the World Bank, 2010.

قـائمة الجداول

قـــائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر 2012-2022	55
02	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية لنسبة من البالغين 15 سنة فأكثر في الجزائر	56
03	نسبة المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ في الجزائر	57
04	نسبة الافراد المدخرين في الجزائر 2012-2022	58
05	مؤشر تطور ماكينات الصرف الآلي لكل 100 الف بالغ في الامارات العربية	59
06	مؤشر ملكية الحسابات مؤسسات مالية لنسبة من البالغين فوق 15 لسنة 2012-2022	60
07	نسبة المقترضون من البنوك التجارية في الامارات العربية المتحدة خلال 2012-2022	61
08	مقارنة مؤشر عدد الصرفات الالية لكل 100 الف بالغ بين الجزائر والامارات	70
09	المقارنة بين الجزائر والامارات العربية المتحدة من حيث مؤشرات الشمول المالي	72
10	مقارنة مؤشر المقترضون في البنوك التجارية بين الجزائر والامارات العربية	73
11	مقارنة مؤشر السكان البالغين 15+ حسب الفئات ممن ادخرو في مؤسسات مالية ومصرفية رسمية في الجزائر والامارات العربية	75

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور التمويل الرقمي في تعزيز مستوى الشمول المالي، ومن خلال طبيعة الموضوع والأهداف التي نسعى إليها اعتمدنا على المنهج الوصفي قصد وصف المفاهيم المتعلقة بالتمويل الرقمي والشمول الرقمي. وتبيان مدى مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي وذلك باستخدام أسلوب دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات للمقارنة من حيث المساهمة للبلدان.

حيث خلصت هذه الدراسة الى وجود فرق كبير بين البلدان حيث تظهر الإمارات أنها تتفوق على الجزائر بشكل كبير وحققت تقدم كبير في التمويل الرقمي والشمول المالي، في حين ننتظر من الجزائر مزيدا من الجهود والاستثمارات للتحسين ولتقليص الفارق الكبير مع الدول المتقدمة .

الكلمات المفتاحية: التمويل الرقمي، الشمول الرقمي، مؤشرات، الخدمات المالية، الوسائط التكنولوجيا.

Abstract:

This study aims to highlight the role of digital finance in enhancing the level of financial inclusion. Given the nature of the topic and the objectives we seek to achieve, we have adopted a descriptive methodology to describe the concepts related to digital finance and financial inclusion. Furthermore, we aim to demonstrate the extent to which digital finance contributes to enhancing financial inclusion by using a comparative study method between Algeria and the UAE, comparing the contributions of the two countries.

This study concluded that there is a significant difference between the countries, with the UAE significantly outperforming Algeria and achieving substantial progress in digital finance and financial inclusion. Meanwhile, Algeria needs to make more efforts and investments to improve and reducethe large gap withdeveloped countries.

Keywords: Digital Finance, Digital Inclusion, Indicators, Financial Services, Technology Media.